www.kassiounpaper.com

828

الاحد 17 ايلول 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

بيان مشترك في آستانا [17]

الافتتاحية

رسائل من أستانا

تؤكد النتائج الأولية لاجتماع آستانا على تقدم جديد في هذا المسار، سواء من خلال تثبيت وترسيخ ما تم الاتفاق عليه سابقاً، أو من خلال توسع دائرة المشاركين من القوى الإقليمية في حضور هذه اللقاءات كمراقبين، أو من خلال تهيئة الظروف لتحقيق المزيد من التقدم على طريق العملية السياسية.

وبالملموس، فإن هذا المسار الإبداعي، قد أخرج ملايين السوريين، ومناطق واسعة في البلاد من ساحة العمليات العسكرية، وأكد إمكانية تفاهم السوريين فيما بينهم، وعزل المتشددين والمتطرفين والتكفيريين والإرهابين، في حال توفر ضامنين جديين، وإمكانية توصيل المواد الإغاثية إلى المناطق المحاصرة، والتواصل بين مناطق البلاد، ويلاحظ المتابع أنه خلال هذه الجولة خفت تلك الأجواء المشحونة التي اكتنفت الجولات السابقة، وجاء نجاح هذه الجولة من مفاوضات آستانا أيضاً، بمثابة رد عملي على القوى المتشددة في منصة الرياض التي ظلت تردد شروطها المسبقة على العملية التفاوضية، ومنعت بذلك عملية تشكيل الوافد الواحد للمعارضة السورية في اجتماع الرياض.

رغم أهمية كل ما ورد أعلاه، فإن الجانب الأهم، هو: أن هذا التقدم فيما يتعلق بالواقع الميداني – العسكري، وهذا الإجماع الإقليمي والدولي والداخلي، يجب أن يترجم في مفاوضات جنيف المقررة في تشرين أول المقبل إلى اختراق جديد، فالمعادل المنطقي للتوافق بين العسكريين، هو توافق السياسيين، وهو ما يجب أن يتجسد في الجولة المرتقبة، من خلال إزالة كل العراقيل المتبقية، وخصوصاً تشكيل وفد واحد على أساس التوافق، على تنفيذ القرار 2254 والكف نهائياً عن الاجتهادات، والتفسيرات المتناقضة مع روح البيان من مختلف الأطراف، والانطلاق من حقيقة أساسية تترسخ يوماً بعد يوم، وهي: أنه ليس هنالك مجال لإضاعة المزيد من الوقت من أي طرف كان، لا من جهة المعاناة التي يكابدها السوريون، ولا من جهة إصرار المجتمع الدولي على الوصول إلى الحل المنشود، بأسرع وقت ممكن، فالمدة الزمنية المخصصة لتنفيذ اتفاق مناطق خفض التوتر هي ستة أشهر، والمطلوب من القوى الوطنية السياسية السورية الارتقاء إلى مستوى أوجاع وآلام السوريين، والمخاطر التي تهدد البلاد، والإسراع في إنجاز ما هو مطلوب منها في هذا السياق، لا الاختباء خلف الكارثة الإنسانية للتمترس في تلك المواقف التي أوصلت البلاد إلى ما وصلت إليه.

ما لاشك فيه، أن هذا التقدم هو نتاج طبيعي للمناخ الإقليمي والدولي الجديد، الذي يحيط بالأزمة السورية، من جهة إجماع الكل على الحل السياسي كحل وحيد، بعد الجهد الكبير الدبلوماسي والعسكري لروسيا الاتحادية المدعوم من القوى الصاعدة كلها، والذي يعزز مواقعه في مختلف الملفات الدولية، ويفند بالملموس تلك الحملة الإعلامية السوداء ضده، ويثبت جدارته وقدرته على الدوام بأن يضع قاطرة الحل السياسي على سكتها الصحيحة، بعيداً عن منطق الهيمنة والاستحواذ والتحكم الذي ساد في مرحلة الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي.

شؤون عمالية

إغراق الصناعة في الظلام

03

ملف «سورية 2017»

الدولار عملة عادية

05

ملف «سورية 2017»

كيف نواجه التدخل الخارجي!

06

شؤون اقتصادية

الربط العالمي الجديد...

13

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

نموهم يدمر حياتنا

نموهم يدمر حياتنا.. النضال والهجوم المضاد خيارنا الوحيد، هذا الشعار الذي رفعته النقابات اليونانية داعيةً العمال إلى الاحتجاج على سياسات الحكومة المناهضة لحقوق العمال، والمبنية على اقتطاع المزيد من الضرائب ومنع الإضراب، وبالأمس القريب دعت كبرى النقابات الفرنسية العمال للإضرابات احتجاجاً على قانون العمل الذي طرح في زمن الرئيس الفرنسي السابق «هولاند» وجدد طرحه مع بعض التعديلات عليه في زمن الرئيس الحالي «ميكرون» ولكن النقابات رفضت التعديلات، مجددةً موقفها الرافض كلياً لهذا القانون الذي يعطي صلاحيات واسعة لأرباب العمل على حساب حقوق العمال، وخاصةً ما يتعلق منها بإمكانية تسريح العمال في حالات الخسارة أو الإفلاس، وغيرها من الحالات التي يحمل العمال تبعاتها، ولا يجنون عند تحقق الأرباح لهذه الشركات أية مكاسب.

الحركة الإضرابية المتصاعدة لعمال أوروبا هي تعبير واقعي عن الأزمة العميقة التي تمر بها اقتصاديات تلك الدول باعتبار مصادر النهب الكبرى التي كانت الرأسمالية تحصل عليها، وبالتالي ترشي بها الطبقة العاملة، قد تقلصت إلى حد بعيد، أي: أن مرحلة الرفاه الاجتماعي لما بعد الحرب العالمية الثانية التي اضطرت الرأسمالية للسير بها نتيجة وجود المعسكر الاشتراكي وما كان العمال يتمتعون به من حقوق وامتيازات في تلك الدول قد ولّت إلى غير رجعة، ولكن مع تغير موازين القوى العالمي وانفجار الأزمة العامة للرأسمالية التي كان من نتائجها الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم عبر سياسات التقشف وفرض المزيد من الضرائب، وقمع الحركات الاحتجاجية للعمال، مما جعل حالة الصدام بين قوى رأس المال وقوة العمل أمراً حتمياً ليس هذا وحسب بل ينضم إلى العمال في إضراباتهم المزيد من القوى المجتمعية المتضررة من السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات الأوروبية مثل: الطلبة ومدرسي الثانويات ومدرسي الجامعات.

يسوق منظرو رأس مال الفرنسي حججاً متعددة لتمرير قانون العمل ولعلها شبيهةٌ بالحجج التي تم طرحها عندنا من أجل تمرير قانون العمل رقم 17 وهي: أن صدور القانون ضروري من أجل إنعاش سوق العمل والحد من البطالة، ولكن ما كان من نتائج لصدور القانون عندنا أن زادت الثروة وتمركزت أكثر بأيدي القلة القليلة، والبطالة ارتفعت معدلاتها والأجور يجري التحكم بها من خلال التحكم في سوق العمل، ألا يتطابق هذا الواقع مع ما قالته النقابات اليونانية أن «نموهم يدمر حياتنا» وخيارنا الوحيد: الدفاع عن لقمتنا وكلمتنا؟

عمال القطاع الخاص...واقع متغير ومتحرك

العمل النقابي يتجه بمعظمه منذ عقود نحو عمال قطاع الدولة، الذين ازداد عددهم مع فورة التأميمات التي جرت في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، وكذلك مع جملة المشاريع الإنتاجية والخدمية المنشأة بعد تلك المرحلة.

■ عادل ياسين

مع ورود المساعدات الضخمة بعد حرب تشرين، أخذ العمل النقابي يركز جهوده بهذه القطاعات لاعتبارات كثيرة، منها ما هو سياسي والآخر المتعلق بالوزن الفعلي للطبقة العاملة في قطاع الدولة، الذي تضخم بشكل كبير، بينما الشق الأخر، القطاع الخاص، لم يكن له وزن حقيقي من حيث عدد المنشآت وعدد العمال، أي: كان هامشياً إلى حين صدور قانون الاستثمار في التسعينات وبدء القطاع الخاص الاستثمار الفعلي في جوانب اقتصادية متنوعة، أي: بدأ مركز الثقل يتحول شيئاً فشيئاً بهذا الاتجاه، ولكن مع هذا التحول لم تتمكن النقابات من رؤية ذاك الجديد الجاري في واقع عمال القطاع الخاص، من حيث العدد والتوصيف المهني ومستوى التعليم والاختصاصات الجديدة مع الصناعات الجديدة، خاصة في المدن الصناعية التي تضم بين جنباتها العديد من الصناعات الحديثة، التي تتطلب عمالاً ومهندسين يديرونها على مستوى من الخبرة والكفاءة.

تفاقمت مشكلة عمال القطاع الخاص مع اشتداد الهجوم على حقوقهم وتغييب مطالبهم بصدور قانون العمل رقم 71 لعام 0102، هذا القانون الذي صدر برغم التحفظات على الكثير من مواده من قبل النقابات، ولكنه صدر بالصيغة التي طرحها ممثلو الليبرالية الاقتصادية في الحكومة، وهو معبر من الناحية القانونية، وبالتالي السياسية والاقتصادية، عن أعمق المصالح للقوى الرأسمالية العاملة في الاقتصاد السوري، سواءً في جهاز الدولة أو خارجها.

خطوات لابد منها

يزداد واقع عمال القطاع الخاص سوءاً، ومع هذا لم يجر داخل النقابات عمل جدي باتجاه هذا الواقع المأساوي المعاش، بالرغم من التأكيد في المؤتمرات والاجتماعات النقابية على أهمية العمل مع عمال القطاع الخاص، وتم تشكيل لجان في اتحادات المحافظات، والقيام بزيارات لبعض المواقع الإنتاجية الخاصة، من أجل شد العمال إلى المظلة النقابية، ولكن هناك ممانعة ضمنية من داخل الحركة النقابية تتعلق بالخبرة والتجربة للعمل بهذا القطاع ومن خارجها، وهو الأمر المتعلق بأرباب العمل وضغوطهم من أجل إعاقة أي عمل جدي يتكون داخل منشآتهم الإنتاجية.

التوجه الفعلي بهذا الخصوص يتطلب موقفاً سياسياً وطبقياً من القيادة النقابية، وخبرة ودراية ومعرفة علمية بهذا الواقع، مع مجموعة من الخطوات التي تقنع العمال بأهمية انتسابهم للنقابات، يأتي في مقدمتها حقهم في الدفاع عن حقوقهم دون مُساءلة، وعبر أشكال مختلفة، منها: حقهم بالإضراب والاعتصام السلميين، وهذا ما لم تتبنهُ إلى الآن الحركة النقابية، وحقهم في التمثيل ضمن الأطر النقابية المختلفة، بما يتوافق مع وزنهم الفعلي في الطبقة العاملة، وحقهم في المساواة التامة مع عمال القطاع العام بما يتعلق بنهاية الخدمة والسكن العمالي والقروض من المصارف ...إلخ من القضايا.

رؤية المتغيرات

إن الاستمرار في العمل النقابي على الطريقة الحالية نفسها، مع عدم رؤية المتغيرات الجارية بواقعهم، يعني خسارة جزء هام من قوى الطبقة العاملة لصالح القوى الرأسمالية، وبالتالي: استمرار هذه القوى بالتحكم والسيطرة على مصالح العمال، وهذا لن يستمر طويلاً، مما يعني أن العمال سيبحثون عن الوسائل والأدوات التي ستمكنهم من استرجاع حقوقهم كافة، ولنا في تجاربهم الإضرابية عبرةٌ، وتوضح المآل الذي ستذهب إليه الطبقة العاملة من أجل الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والديمقراطية، بالرغم من محدوديتها، ولكنها تحوي قدراً مهماً من النجاح من أجل زيادة أجورهم وبعض الحقوق الأخرى.

عمل صعب ولكن مجدٍ

العمل في القطاع الخاص ليس بالسهولة التي يجري العمل بها مع عمال قطاع الدولة، كون الأخير يخضع لقوانين لا يستطيع رب العمل الحكومي تجاوزها، بالقدر الذي يمكن لرب العمل الخاص القيام به من تجاوزات، مع أن العديد من التجاوزات القانونية تمت بحق عمال قطاع الدولة على أساس المادة 731 من قانون العاملين الأساسي، والذي بمقتضى هذه المادة لا يستطيع العامل أو من يمثله بأن يقاضي الجهة الحكومية التي تسببت بتسريحه من العمل بغير حق، ومع هذا، يبقى وضع عمال قطاع الدولة نسبياً في حالة أفضل من حيث بعض الحقوق المضمونة، منها التأمينات الاجتماعية ونهاية الخدمة...الخ، ولكنّ عمال القطاع الخاص محرومون من هذه الحقوق، وإن حصلوا عليها فهي بالحد الأدنى لأجورهم.

إن العمل مع عمال القطاع الخاص في المراكز الإنتاجية، في المدن الصناعية وخارجها، يلقى مقاومةً من أرباب العمل ولا يُطربون أبداً لوجود النقابات داخل منشآتهم، مهما كانت هذه اللجان النقابية، حتى لو كانت مختارةً من قبلهم، لأن هذه اللجان ستكون خاضعة لضغط العمال ومطالبهم، فهي مضطرة للدفاع عن تلك المطالب المطروحة، وإن لم تفعل ذلك سينبذها العمال ويبدؤون التحرك من خارجها، كما حدث في عدة تجارب إضرابية في عدرا الصناعية وخارجها.

هذا هو واقع الحال الذي يعيشه العمال، هل بالإمكان تغييره؟ سؤال برسم الحركة النقابية.

عن إغراق الصناعة في الظلام

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الخسائر الكبيرة التي يسببها انقطاع التيار الكهربائي عن المنشآت الصناعية، والتي تؤثر بدورها على الواقع الاقتصادي للعمال، نتيجة انقطاعاتهم القسرية المتكررة عن العمل، وحرمانهم بالتالي من نسبة لا يستهان بها من أجورهم وحوافزهم، تلك الأجور التي لا تكاد أصلاً تفي بأبسط مقومات الحياة.

■ غزل الماغوط

وينعكس وضع الكهرباء الذي جرى تقديم الكثير من الوعود في السابق من أجل تحسينها ولكنها ذهبت أدراج الرياح لتبقى متذبذبة وغير مستقرة وانعكاسها سيئ على الصناعة السورية، ويعيق استعادتها لمكانتها في السوق المحلية، ولا يسلم من ذلك أي من القطاعين الخاص الذي تعاني فيه الصناعة من حيث التشغيل والاستمرار بالإنتاج أكثر من القطاع الصناعي الحكومي، بالرغم من معاناة الأخير، وهو ما توضحه الإحصائيات التي تجرى من حين لآخر بغية رصد واقع الصناعة السورية، ولك أن تتخيل أية آثار سلبية تنعكس على أجر العامل الذي يتحمل هذه الخسائر على شكل اقتطاعات مستمرة من دخله الهزيل.

«الدبس» نموذج

منذ بضعة أيام صرحت إدارة الشركة العربية المتحدة للصناعات النسيجية «الدبس» عن وجود خسائر تقدر بنحو مليار ليرة سورية خلال الأشهر الثمانية الماضية فقط، أي: ما يعادل 36% من إنتاج الشركة، وتعود هذه الخسائر إلى التوقف المتكرر للإنتاج بفعل انقطاع التيار الكهربائي والتقنين.

وبغض النظر عن محاولات الشركة وضع حد لهذه المشكلة عبر التعاون مع شركة كهرباء ريف دمشق، أو الاعتماد على المولدات، فإن الخسائر المذكورة توضح بشكل جلي: أن وزارة الكهرباء فشلت حتى الآن في الحد من تداعيات انقطاع التيار على الصناعة رغم استقرار الأوضاع الأمنية في العديد من مناطق تواجد هذه الشركات، ووجود بنية تحتية تسمح بتوفير حد كبير من احتياجاتها من الكهرباء، لكن لدى الوزارة على ما يبدو أولويات أخرى.

الأولوية لمن؟

في الحديث عن الأولويات ترتفع أصوات الصناعيين من أصحاب المنشآت ولا سيما الصغيرة منها في المدن الصناعية، ففي مدينة عدرا الصناعية يتم قطع الكهرباء بشكل كامل يوم الخميس من كل أسبوع ما يوقف عمل هذه المنشآت قسراً ويعطل إنتاجها دون أسباب واضحة أو معقولة، وما يزيد الطين بلة هو قطع التيار الكهربائي عن المدينة في المناسبات الاجتماعية التي تتطلب إمداد بعضاً من أحياء دمشق بمزيد من الكهرباء، كما يحصل في الأعياد أو المعارض، وكأن تزيين الشوارع بالأضواء في بعض المناطق الراقية أكثر أهمية من دوران عجلة الإنتاج في مناطق أخرى، وهي في أمس الحاجة إلى تحقيق عائد اقتصادي يعد بمثابة شريان الحياة الذي يغذي فقراء الطبقة العاملة، حيث يخسر العمال في المدن الصناعية أجورهم عن فترة الإنقطاعات التي لا ذنب لهم بها، وإنما هم الطرف الأضعف الذي يجري التحكم به على أساس أن أرباب العمل لا ينتقصون من أرباحهم ولو كان على حساب من ينتج لهم ثروتهم.

إلى متى؟

هي ازدواجية في المعايير، ليس في مجال الكهرباء فحسب، وإنما في سائر المجالات الأخرى التي تنحّي أولويات الطبقة الفقيرة لصالح الأثرياء، ما يجعلنا نتساءل: ألم يحن الأوان لتعيد الحكومة حساباتها أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟

الطبقة العاملة

مصر - عمال يطردون الإدارة

دخل العاملون بمصنع سكر الحامول بكفر الشيخ، يوم 13 أيلول بإضراب مفتوح عن العمل، وأخرجوا الإدارة من المصنع دون سياراتهم وأغلقوا الأبواب احتجاجاً على رفض الإدارة صرف زيادة الغلاء التي أقرتها الدولة والزيادة الدورية المستحقة في شهر تموز.

وقال أحد العاملين المضربين: إن محافظ كفر الشيخ، كان قد تدخل سابقاً لحل المشكلة، فقد أرسلنا له وفداً من العاملين واستمع لهم واقتنع بشرعية وأحقية مطالبنا، وأرسل مذكرة بمطالبنا للشركة القابضة والمسؤولين لحل مشكلتنا.

وفوجئنا لاحقاً برئيس الشركة القابضة ومجلس إدارتها يرفضون مطالبنا التي أقرتها الدولة ومجلس النواب، وكأننا لسنا موظفين بالدولة.

اليمن- تضامن نقابي

أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن تضامنه مع عمال وموظفي محافظة تعز وقال في بيان صادر عنه يوم 12 أيلول: الراتب قضية لا تقبل النقاش والمساومة، لأنها قضية حياة، مؤكداً عدم تخليه عن دوره في الدفاع عن حقوق العمال في محافظة تعز وعلى مستوى الوطن اليمني كله.

وجاء في البيان: يتابع الاتحاد العام لنقابة عمال اليمن ما يجري في محافظة تعز من تنظيم الوقفات الاحتجاجية من قبل النقابات ومنظمات المجتمع المدني، للمطالبة بصرف رواتب العمال والموظفين التي توقف صرفها، لفترة وصلت إلى عام وأكثر في بعض الجهات مشيراً إلى أن الاتحاد اطلع على البيان الصادر من فرع الاتحاد بمحافظة تعز، الموجه للنقابات ومنظمات المجتمع المدني، دعا فيه النقابات والعمال والموظفين إلى المشاركة في الوقفات الاحتجاجية.

فرنسا- للنقابات كلمتها

نظمت النقابات العمالية الفرنسية يوم 12 أيلول، مظاهرات واحتجاجات على مشروع قانون العمل الجديد الذي طرحه الرئيس الفرنسي، حيث توقفت حركة القطارات والملاحة الجوية رفضاً لخطط إصلاح قانون العمل، وظهرت أولى آثار حركة الإضراب واضحة على قطاع المواصلات حين تعطلت ما بين 50 إلى 80 في المائة من حركة القطارات التي تربط بين العاصمة باريس وضواحيها، وامتدت حركة الإضرابات إلى الملاحة الجوية حيث تعطلت عدة رحلات جوية بسبب إضراب مراقبي الملاحة.

الجدير ذكره، أن النقابات قد دعت في وقت سابق وعلى رأسها نقابة «سي جي تي» العمالية إلى تنظيم احتجاجات ضد الإصلاحات يومي 12 و23 أيلول.

العراق- إضراب المراقبين الجويين

أعلن المراقبون الجويون في مطار البصرة الدولي، يوم 12 ايلول إضرابهم عن العمل لحين تلبية مطالبهم المتعلقة بزيادة رواتبهم، ومنحهم المزيد من الحقوق الوظيفية، وقال أحد المضربين: إن المراقبين الجويين في المطار ينظمون إضراباً مفتوحاً عن العمل منذ الساعة السابعة من صباح يوم 12 أيلول ولحين تلبية مطالبنا»، مبيناً، أن «مطالبنا تتعلق بزيادة الرواتب والمخصصات نظراً لثقل المسؤوليات، وكثرة الواجبات الملقاة على عاتقنا، وما شجعنا على الإضراب هي الإجراءات التعسفية التي اتخذتها وزارة النقل مؤخراً بحق ثلاثة من المراقبين الجويين في مطار البصرة، وخمسة من المراقبين في مطار بغداد على خلفية المطالبة بحقوقهم الوظيفية.

من أول السطر

■ نبيل عكام

التنظيم والترتيب في مكان العمل

يعتبر النظام والتنظيم من الأسس الهامة التي من الضروري توفرها في بيئة العمل لسلامة العمال في أي معمل أو آلة، كما أنه أيضاً من العوامل الرئيسة في الحد من وقوع حوادث العمل ومنع الأخطار من حرائق وغيرها.كذلك يساهم في تحسين وتسهيل العمل بشكل عام.

فالنظام والترتيب في بيئة العمل يعني تنظيماً دقيقاً للعمليات الإنتاجية، والعدد والأدوات والمستودعات مع توفير النظافة الضرورية.

تعود نسبة كبيرة من حوادث العمل إلى الفوضى وسوء الترتيب في مكان العمل، مثل: العوائق التي تلقى في أماكن مختلفة مما تسبب تعثر العمال وانزلاقهم أو سقوطهم على الأرض، حيث ينتج عن ذلك إصابات للعمال من كسر ذراع أو كسر رجل، أو خلع كتف أو كاحل، وكثير ما تحدث إصابات في الرأس قد يكون بعضها خطيراً.

إن الترتيب والنظام في أماكن العمل هو أساس الأمان في بيئة العمل، لذا يجب مراعاته ومتابعته باستمرار،ولكي نحافظ على هذه الحالة يجب أن تكون هناك ممرات خاصة بين الآلات ويجب تحديدها بخطوط ظاهرة وواضحة، وعدم وجود أية عوائق فيها، قد تسبب حداً أدنى من الخطر.

لذلك يجب على العامل أن يضع العدد والأدوات بشكل مرتب في أماكنها الصحيحة، منعاً لحدوث أي احتمال لسقوطها على الأرض. فدرجة دقة النظام والترتيب في أي معمل هي التي تكفل سلامة العمال، والحد من إصابات وحوادث العمل، وكلما ارتفعت درجة النظام وعمليات التنظيم في المعمل انعكس ذلك على زيادة وعي العمال اتجاه حقوقهم وأولوياتها ومعرفة بطرق وأساليب الحصول عليها.

ومن نتائج التنظيم والترتيب في مكان العمل: منع وتخفيض إصابات وحوادث العمل، مما يساهم في توفير الكثير من التكاليف. سهولة مراقبة الإنتاج للحصول على جودة أعلى فيه. زيادة في الإنتاج بسبب عدم وجود العوائق التي تحد من ذلك. مكان العمل المنظم والمرتب يوفر أيضاً الكثير في وقت الإنتاج، ويحد من زيادة نسبة الهدر. ويساهم في سهولة الحصول على الأدوات والعدد اللازمة في العمل. وتوفير مساحات من الأرض داخل المعمل تساهم في سهولة إجراء عمليات الصيانة الضرورية، أو عند حصول أية أعطال طارئة.

ماذا يريد الفقراء من التغيير

يعتبر إصدار دستور جديد في بلاد ما، تتويجاً لمرحلة جديدة أدت إلى ظهورها مجموعة من المتغيرات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفرضت نفسها على أرض الواقع، وأن إنكار البعض لهذه المتغيرات أو تجاوزها وعدم أخذها بعين الاعتبار يؤدي إلى حدوث أزمات قد تؤدي إلى كوارث، والأزمة السورية مثال على ذلك، فتجاهل مشاكل الفقر والبطالة والفساد والتهميش طوال السنين الماضية أدى إلى انفجار أزمة كادت تؤدي إلى تفتيت البلاد.

■ ميلاد شوقي

ومع اقتراب الحل السياسي للأزمة في البلاد، لا بد من معالجة هذه الأسباب معالجة جذرية لمنع تكرار الأزمة وانفجارها مرة أخرى، فماذا يريد الفقراء ومنهم العمال وذوو الدخل المحدود من الدستور المرتقب القادم، وما الذي ينشدونه من التغيير؟؟

أولاً: رفع مستوى المعيشة للمواطن من خلال معالجة التوزيع غير العادل للثروة بين أصحاب الأجور والأرباح، نتيجة تبني الحكومات المتعاقبة لسياسة اقتصاد السوق التي أوصلت 90 % من السوريين إلى حافة الجوع، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسة في انفجار الأزمة من خلال إضعاف البلاد اقتصادياً وتراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وإطلاق يد قوى الفساد لتتحكم في لقمة العباد.

المحافظة على قطاع الدولة

إعادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المحافظة على قطاع الدولة ودعمه وتطويره ليتحكم في توزيع الثروة ويأخذ دوره الريادي في إعادة الإعمار، وقطع الطريق على قوى الفساد التي تحاول التخلص من قطاع الدولة بعدما خَسّرته وأوصلته إلى حافة الإفلاس.

فإعادة الاعتبار لقطاع الدولة تتطلب أيضاً مكافحة جدية للفساد وقطع يد قوى الفساد ومنعها من تسييره وفقاً لمصالحها وإدارته لصالح مجموع الشعب.

العدالة الاجتماعية

النص صراحة في الدستور الجديد على العدالة الاجتماعية، وهو من أهم ما ينشده الفقراء من عملية التغيير، حيث يجب أن يدار الاقتصاد وفقاً لصالح غالبية الشعب، وهذه باتت ضرورة ملحة لإنقاذ 90 % من الشعب من الفقر والعوز ولمنع انفجار أزمات جديدة، فحل الأزمة السورية يجب أن يكون حلاً جدياً يمنع تكرارها ويؤسس لنظام ديمقراطي، يعبر عن مصلحة الأغلبية الفقيرة من الشعب السوري.

ربط الأجور بالأسعار

النص في الدستور على الحد الأدنى للأجور والرواتب، وأن لا يقل عن وسطي المعيشة وأن يكون متحركاً مع الأسعار وبما يضمن عيشاً كريماً للمواطن السوري وأسرته، وجعل الحد الأدنى من الأجور من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه إلا زيادة.

النص في قوانين العمل المتوافقة مع الدستور على حماية قوة العمل والاعتراف بالدور الرئيس للعمال في عملية الإنتاج، باعتبارهم المنتجين الحقيقيين للثروة، وذلك عبر ضمان حقوق العمال والاعتراف بحقهم في الدفاع عن مصالحهم بالوسائل كافة بما فيها حق الإضراب السلمي.

الدستور الحالي

ينص الدستور الحالي الصادر عام 2012 على العديد من المكاسب للطبقة العاملة والتي نص عليها في المبادئ الاقتصادية، حيث نصت المادة الثامنَ عشرة على أن السياسة الاقتصادية للدولة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة، فهنا ربط المشرع التنمية بتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أكدت على حماية الدولة للمنتجين والمستهلكين، وتعمل على تطوير الطاقات البشرية وتحمي قوة العمل بما يخدم الاقتصاد الوطني.

كما أكد الدستور على أهمية القطاع العام، حيث نص في المادة الرابعَ عشرة على أن المؤسسات والمرافق العامة هي ملكية عامة تدار لصالح مجموع الشعب.

وعاد المشرع ليؤكد في المادة التاسعَ عشرة على أن المجتمع يقوم على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية، كما كفلت الدولة صحة المواطن في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة.

وأعاد المشرع إلى الدولة وحدها تأمين الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم.

ولكن وبالرغم من تقدم الدستور في هذه النواحي إلا أن أغلب نصوصه بقيت حبراً على ورق بسبب قوة العطالة، التي سمحت لقوى الفساد تعطيل تطبيق الدستور، ولكن لن يقبل السوريون التراجع عن هذه المكاسب والعودة إلى الوراء بل يجب الدفاع عنها والضغط لنقلها إلى موضع التطبيق، والحل السياسي سيؤمن الظرف الموضوعي للشعب السوري للدفاع عن مصالحه بشكل ملموس.

العدالة الاجتماعية من أهم ما ينشده الفقراء من عملية التغيير حيث يجب أن يدار الاقتصاد وفقاً لصالح غالبية الشعب

عرفات: ليس بعيداً أن يصبح الدولار عملة عادية

أجرت إذاعة «ميلودي FM»، الثلاثاء 2017/9/12، حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، والقيادي في جبهة التغيير والتحرير، علاء عرفات، تناول فيه آخر المستجدات السياسية على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. نعرض فيما يلي أبرز الأسئلة والأجوبة التي تخللها الحوار.

■ قاسيون

● تتسارع الأحداث في الفترة الأخيرة خلال أسبوعين، وقد شهدنا تطورات كبيرة في الملفات السياسية والعسكرية، ما هو مسار الحل الذي يتسارع أكثر، العسكري أم السياسي؟

إذا نظرنا إلى الحالة الدولية، فإن ما يتسارع هو العسكري والسياسي والاقتصادي أيضاً، مثلاً: أصدرت الصين قراراً بأنها ستشتري النفط باليوان الصيني فيما يتعلق بالعقود الآجلة للنفط، هذا القرار تزامن مع قمة «بريكس»، لكنه قرار صيني في المقام الأول.

في قمة «بريكس» السابقة، اتفقت الأطراف على أن يجري التبادل بالعملات المحلية بين الدول، واتفقت أيضاً على موضوع إنشاء المصرف الخاص بـ«بريكس» وهو: بنك التنمية. لكن القرار الصيني قرار ملفت للنظر، فهو قرار استراتيجي قوي جداً، ولم يأخذ حقه إعلامياً، لأن الإعلام الاقتصادي ضعيف بعض الشيء في دراسة تأثيرات القرارات من هذا الحجم على القضايا السياسية، فصحيح أنه

تكمن أهمية الخطوة الصينية في أن مثل هذا الإجراء أصبح ممكناً وسيحفز أطرافاً عديدة على السير بالاتجاه نفسه ولن يكون بعيداً ذلك الوقت الذي سيصبح فيه الدولار عملة عادية

قرار اقتصادي، لكنه قرار سياسي من الطراز الرفيع.

ما هو مضمون هذه القرار؟ تستورد الصين 17,5% من النفط العالمي، وبالتالي فقد أصدرت قراراً يقول بأن 17,5% من النفط الذي يورَّد لن يدفع ثمنه بالدولار، أي: أصبح لدينا كتلة دولارية ليس لها عمل، وموضوع الدولار في العالم هو موضوع مهم جداً، حيث إن إخراج الدولار من العملية يعني إضعاف هيمنة الدولار ما يعني بدوره إضعاف هيمنة الأمريكان والاقتصاد الأمريكي والدولار الأمريكي. بالتالي، فإن لهذا الموضوع أثاراً سياسية عميقة، قد تحاول واشنطن أن تقوم بالتوتير، لكن الحروب بالمعنى التقليدي والحديث عن حرب عالمية ثالثة كما حدث سابقاً ليس ممكناً، لأن هذه الدول هي كلها دول نووية، والمعركة قد تؤدي إلى دمار الجميع.

● هل ما يحصل في ميانمار ومسألة الروهينغا مرتبط بهذا الموضوع؟

بالتأكيد، لا نستطيع أن نستبعد هذه المسائل من هذا الإطار العام المذكور آنفاً. واشنطن الآن في مأزق، وتحاول أن تفجر كل الألغام الممكنة في وجه خصومها، بما في ذلك في ميانمار وكوريا الشمالية ومنطقة شرق المتوسط.

● أفهم من كلامك أنها خسارة كتلة مالية بالنسبة للولايات المتحدة تتعلق بالدولار، وحجم التداول الذي سيخرج من هذه الدائرة اقتصادية، بكم تقدر هذه الكتلة؟

نحن نتحدث عن 17,5% من النفط، أي: أنها كمية الدولارات التي يتم تداولها أثناء شراء 17,5% من النفط، وهذا يحتاج إلى تقدير الكمية التي يستهلكها سوق النفط. إذا المبلغ يعادل 116 مليار دولار وهذا رقم مؤثر في الحقيقة.

تكمن أهمية الإشارة في أن مثل هذا الإجراء أصبح ممكناً، وسيحفز أطرافاً عديدة على السير بالاتجاه نفسه، ولن يكون بعيداً ذلك الوقت الذي سيصبح فيه الدولار عملة عادية، لن أقول أن الدولار سيخرج خارج العملية الاقتصادية نهائياً، ولكنه سيتحول إلى عملة عادية مثل غيره، وسيفقد صفة الهيمنة التي فرضها خلال السنوات الخمسين الماضية في المجال الاقتصادي وفي مجال التبادل بصفته عملة عالمية.

موازين القوى العالمية تتغير اليوم بسرعة. وهنا يكمن السر في تسارع العمليات في سورية وما حولها، وفي بداية الحديث قلنا: أنه توجد أشياء عسكرية وسياسية تتسارع، عندما تريد أن تحلل أي: موقف سياسي – حتى ولو كان يمس وضعاً داخلياً لأي بلد– ينبغي أن تنظر إلى الإطار العالمي، لأن من يحدد الجو العام على الصعيد العالمي هي بضعة دول في العالم، ينبغي إدراك هذا الشيء، وعلى أساس هذا الإدراك ينبغي تحليل بقية القضايا.

ميزان القوى الدولي يتغير ومشكلة الذين يقولون بمناطق النفوذ في سورية أنهم لم ينتبهوا إلى هذه النقطة بالذات فإلى الآن يرون أن واشنطن هي شرطي العالم

● إذاً هل هنالك قرار دولي بإيقاف الحرب في سورية؟ وهل هو قرار أمريكي روسي؟

هو قرار دولي بطبيعة الحال، وأمريكي روسي. لا شك أن الأمريكان موافقون على إيقاف الحرب، أو دعني استخدم التعبير الدقيق: هم «مضطرون» أن يوافقوا على وقف الحرب، إذ لم يعد أمامهم خيارات عدة، لأن عدم إيقاف الحرب يعني الهزيمة، وبالتالي، لا بد من الذهاب إلى هذا الاتفاق، وهو ما جرى.

● هنالك من يتكلم منذ عام وحتى هذه اللحظة عما يسمى شرق الفرات وغرب الفرات، وما يجري من أحداث عسكرية على الأرض اليوم، سواء في دير الزور أو الرقة، يمكن أن يثبت فرضية وجود تقاسم نفوذ روسي أمريكي؟

أنا لا ألوم المحللين والسياسيين الذين يفكرون بهذه الطريقة، لأن هذه الطريقة هي التي كانت سائدة منذ قرنٍ على الأقل، وتوجد صعوبة في تغيير التحليل لديهم، لأن إدراك تغير الوضع هو عملية صعبة.

ميزان القوى الدولي يتغير، ومشكلة الذين يقولون بمناطق النفوذ أنهم لم ينتبهوا إلى هذه النقطة بالذات، إلى الآن يرون أن واشنطن هي شرطي العالم. لذلك، فإن مثل هذه الأفكار متطابقة مع فرضية أن الولايات المتحدة هي سيدة العالم.

لم يدرك هؤلاء حتى الآن أن واشنطن في طور التراجع، وهي غير قادرة لا على إيجاد مناطق نفوذ، ولا على الحفاظ عليها. هذه النقطة التي أريد أن أثبتها، فالأمريكان ليسوا بهذا الوارد، وقدراتهم لا تسمح لهم بذلك.

بالنسبة إلى موضوع شرق الفرات وغرب الفرات، فحسب معلوماتي أن هنالك اتفاقات روسية أمريكية تتعلق بالطيران، وبالتالي، توجد مناطق تطير فيها الطائرات الأمريكية دون الروسية، ومناطق تطير فيها الطائرات الروسية دون الأمريكية، وهذا ما يستند إليه من يتحدث عن موضوع المنطقة الشرقية والغربية، أما أن يكون هنالك اتفاق بأن الجيش السوري لن يتجاوز الفرات برياً، فلا وجود لمثل هذا الشيء.

إذا كان هنالك اتفاقات روسية–أمريكية، فالذي نعلمه نحن والموجود موضوعياً هو اتفاق روسي أمريكي يتعلق بموضوع الطيران، لا يوجد شيء آخر حسب معلوماتنا، ومن يقول غير هذا الكلام عليه أن يثبت صحة كلامه.

● لكن ألا يمكن أن يكون هنالك تمايز بين السياسات السورية والروسية؟ فالروس أصدقاء لـ«إسرائيل» مثلاً...

من الذي قال أن الكيان الصهيوني صديق بالنسبة لروسيا؟ توجد أفكار مسبقة يجري الترويج لها، وليس لها أساس من الصحة. الروس ليسوا أصدقاءً للكيان الصهيوني وإلا ما هو الدليل؟ توجد علاقات روسية أمريكية، هل يوجد عداء أكبر من العداء بين الروس والأمريكان؟ هل تستطيع أن تقول أن الروس والأمريكان أصدقاء؟ العداء بين الكيان الصهيوني والروس أكبر من العداء بيننا وبين الكيان، الحركة الصهيونية لعبت دوراً كبيراً في انهيار الاتحاد السوفيتي، وهذا الأمر لن ينساه الروس، والحكيان الصهيوني حليف مخلص لأمريكا أما وجود علاقات فهذا يحدث دون افتراض صداقات، ولذلك، يوجد من يقوم بترويج هذه الموضوعات لغايات محددة.

كيف نواجه التدخل الخارجي!

بعد أن أوشك قطار العملية السياسية على الانطلاق، عاد إلى التداول مجدداً مفهوم التدخل الخارجي والموقف منه، وبمتابعة بسيطة يتبين بأن متشددي الطرفين، يحاولون إخضاع هذه الفكرة وتفسيرها وفق أجندتهم السياسية، ومشروعهم في التعاطي مع ظروف الأزمة، لدرجة أنه بات «حمّال أوجه»، وينطوي على أكثر من معنى، حيث يرى البعض حتى في القرار الدولي 2254 شكلاً من أشكال التدخل الخارجي، ويفسر السعي إلى استئناف مفاوضات جنيف قبولاً بهذا التدخل...!

■ رمزي السالم

نماذج التدخل الخارجي

ظهر خلال العقدين السابقين، وبشكل واضح نموذجان من النفوذ الأجنبي في البلاد:

النموذج الاول: والذي يمكن أن نسميه بالنموذج البارد، من خلال تطبيق السياسات الليبرالية، وفتح الباب دخولاً وخروجاً على مصراعيه أمام الرأسمال «النقدي والبضاعي» العربي والدولي كي يصول ويجول دون حسيب ورقيب، وفق امتيازات وإعفاءات وتسهيلات واسعة، بالتوازي مع ضرب الإنتاج الوطني بشكل ممنهج، وكلنا يتذكر مشاهد إزالة الحواجز على المعابر الحدودية بين تركية وسورية على سبيل المثال لا الحصر، وصولاً إلى السماح للمستثمرين بالتملك، قصور «الست موزة» مثالاً، بالإضافة إلى تسهيل عمل ما يسمى المنظمات الدولية، في القطاعات الثقافية والاجتماعية والدينية، ورغم التحذير المستمر من نتائج هذه السياسات على الأمن الوطني والاجتماعي، استمر النظام بها.

النموذج الثاني: بعد 2011 أخذ شكلاً سافراً، سواء بمحاولات التدخل العسكري المباشر، والتهديدات الأمريكية، والغربية عموماً، وتكرار النموذج العراقي والليبي، أو بدعم وتمويل الجماعات الإرهابية التي فعلت ما فعلت، كان قسم من المعارضة السورية داعياً وداعماً له، وبعد أن تبين بالملموس أن هذا التدخل عاجز عن حسم المعركة، لصالح المعارضة المسلحة، بدأ اللوم والعتب وتأنيب «الحلفاء»، ومع استمرار محاولات الحسم والإسقاط على مدى هذه السنوات، تم تدويل الأزمة السورية، بحيث بات العامل الخارجي، عنصراً أساسياً في المعادلة السورية، حتى لم يعد بالإمكان حلها موضوعياً، دون أخذ دور هذا العنصر بعين الاعتبار أو تحييده على الأقل.

التدخل الخارجي والقرار 2254

إن اعتبار القرار 2254 شكلاً من أشكال التدخل الخارجي، تفنده جملة وقائع، بالرغم من أنه يأخذ هذا الشكل:

إن هذا القرار تبلور وظهر وأقر في ظل توازن دولي جديد، سمته الأبرز: صعود دور كل من « روسيا والصين»، وهو بهذا المعنى إجهاض للتدخل الخارجي بنموذجه الغربي، القائم على الاحتلال أو الهيمنة أو فرض نموذج الدولة الفاشلة.

إن مشروع هذه القوى الدولية الصاعدة، يتقاطع إلى درجة التطابق مع استعادة السيادة الوطنية والاستقلال الوطني.

إن جوهر القرار، وروحه، ونتيجته هي: أن يقرر السوريون مصيرهم بأنفسهم، ونعتقد بأن السوريين هنا، لا يقصد به الحفاظ على النظام كما هو، أو استلام المعارضة للسلطة كما تسعى معارضة الرياض، أو حتى كلاهما معاً فقط، بل يعني في العمق، فسح المجال للشعب السوري كي يقرر مصير بلاده، بدءاً من محاربة الإرهاب، والقضاء عليه، وانتهاء بالتغيير، بما فيه شكل ومحتوى النظام السياسي الذي يريده السوريون.

إن مفهوم الوقوف ضد التدخل الخارجي تاريخياً، يعني الحفاظ على وحدة وسيادة الدولة السورية، ولما كان الحل السياسي هو الأداة الوحيدة لذلك في ظروف الازمة، فإن معيار الموقف الجدي من التدخل الخارجي، بكل صيغه، وأشكاله وجهاته، هو الموقف من الحل السياسي وحامله القانوني، أي: القرار 2254 ، وكما هو، بتكامله وشموله، ومراحل تنفيذه المختلفة، الذي يعني إيقاف العمل المسلح والكف عن فكرة الإسقاط عبر العسكرة، والكف عن فكرة الحسم، وقبول الانتقال السياسي التوافقي، وبالتالي فإن هذا القرار هو بوابة لجم التدخل الخارجي، وإسقاط لكل مبرراته، ومقدماته، وإجهاض لما تبقى من محاولات حصد ما يمكن من النتائج، كمقدمات لابد منها لتوحيد السوريين في معركتهم متعددة الإحداثيات: الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، بما يعبر عن كرامة الوطن والمواطن.

شعوبنا و«المجتمع الدولي»

اعتادت شعوب المنطقة، ومعها شعوب الدول التي كانت عرضة للمشاريع الغربية، أن تتخذ لنفسها موقعاً رافضاً لـ«المجتمع الدولي» الذي كان يختزل لفترة طويلة من الزمن مفهوم الهيمنة الغربية، والاحتلالات والغزو العسكري الذي قادته الولايات المتحدة، وكبدت خلاله هذه الشعوب الويلات الواحدة تلو الأخرى.

■ محمد إسماعيل

ربما تكون الدعوة اليوم إلى إعادة النظر بمفهوم المجتمع الدولي مثيرة للاستغراب، لا سيما وأن هذه الشعوب لم تلمس بعد كل التغيرات التي طرأت على هذا المفهوم المتقلب بتقلب الموازين الدولية. فإذا كان المجتمع الدولي هذا هو التعبير عن واقع التوازنات التي تعكس نفسها أحياناً بمجموع القرارات التي تتخذها المؤسسات الدولية، وأحياناً أخرى بالآلية التي يجري فيها تطبيق هذه القرارات، يغدو عندئذ من السهل فهم هذا الرفض الذي تبديه شعوب العالم اتجاه «المجتمع الدولي» بشكل عام، فهي التي قاست من العنجهية الأمريكية وسياسات التفرد الغربي، ووجدت مؤسسات دولية لم تلعب منذ تأسيسها سوى دور الأداة الغربية النشطة في هذا الصدد.

الجديد الذي يرسخ نفسه

لم يعد المجتمع الدولي ذاك الذي كان موجوداً حتى بدايات هذا العقد، فمع الصعود الروسي الصيني، وما يقابله من تراجع أمريكي جلي وواضح تعترف به حتى أكثر الرؤوس الحامية في واشنطن، صار بالإمكان الحديث عن أن مجتمعاً دولياً جديداً يتشكّل، في مقابل تماوت القديم تدريجياً، وتماوت القديم يحمل ضمناً تماوت مفرداته السائدة التي اعتاد الناس على تكرارها.

هذا الجديد الذي نتحدث عنه عبَّر عن نفسه مرات ومرات، فحمى السوريين، لا النظام السوري، من احتمالات التدخل العسكري الغربي المباشر عبر الفيتو الروسي الصيني المشترك والمتكرر مرات عدة، وضمن الحقوق المشروعة للشعب الإيراني بالاستفادة القصوى من قدراته النووية للأغراض السلمية، ويمنع اليوم مشاريع التدخل الجديدة في شرق آسيا، بما في ذلك في ميانمار وكوريا الشمالية، وعدا عن هذا وذاك، يفتح الباب للحفاظ على سيادة الدول، وسيادة شعوبها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، دون إملاءات وتدخلات.

هذا الجديد لم يولد صدفة، وليس نتيجة لتقلبات عرضية مفترضة على الصعيد الدولي، بل هو نتيجة حتمية لحالة الصعود الموضوعية التي تعيشها مجموعة من الدول التي تدور في فلك «بريكس» و«شنغهاي» وأمثالهما، ولحالة الانهيار التي تتكبد آثارها الدول الدائرة في الفلك الأمريكي، والتي تحاول اليوم بهذه الطريقة أو تلك أن تجد لنفسها مخرجاً من المركب الأمريكي الغارق.

دفن مفردات القديم

لا يخفى على أحد، الأحاديث المتكررة عن مشاريع تقسيم هنا وهناك، ومشاريع لتقاسم النفوذ بين «القوتين الكبيرتين» أمريكا وروسيا، وهذا الحديث مفهوم تماماً في حالة واحدة فقط، إذا نظرنا إلى أن المحللين الذين يحاولون الترويج لمثل هذا الكلام لم ينتبهوا «إن أحسنا النية» إلى التغير في موازين القوى الدولية، وبالتالي، لم تتجدد آلية التحليل التي يعتمدون على مفرداتها، فالقوة الكبرى بالنسبة إلى هذه العقلية هي مكافئ حتمي للقوة الاستعمارية التي تعمل على استعباد البشر والإضرار بمصالحهم، وإن كان الانطباع هذا صحيحاً في المرحلة التي كانت فيها القوى الغربية الاستعمارية هي القوى التي تسود الكوكب، فإنه لم يعد كذلك بعد مرحلة الصعود التي تعيشها دولٌ تتجسد مصالحها في تعميم فكرة التكاملات الإقليمية اقتصادياً وسياسياً... وجرف الصراعات البينية في المنطقة وخارجها، بما يضمن الحفاظ على سيادة الدول وحرية شعوبها.

مهنة نبيلة وأجور هزيلة!

مع بداية العام الدراسي لا بد من إعادة طرح المطلب الملح والمحق لشريحة المعلمين المكلفين، والمتمثل بضرورة زيادة أجر الساعة الدرسية لهم.

■ عاصي اسماعيل

فمن المعيب، بل ولعله بات من المهانة، أن يستمر العمل بتكليف هؤلاء لقاء 150 ليرة لكل ساعة درسية فقط، علماً أن من يتقاضى هذا الأجر هم الخريجون من الفئة الأولى، في حين يتقاضى خريجو المعاهد من الفئة الثانية مبلغ 120 ليرة لقاء كل ساعة.

فهل يستوي هذا الأجر مع أعباء الرسالة التعليمية المتوخاة؟

المكلف خاسر!

أحد المعلمين المكلفين يقول: إنّ ما يتقاضاه كأجر بنهاية الشهر لقاء الساعات لا يتجاوز 12 ألف ليرة سورية خاضعة للضريبة بمعدل 5% أيضاً، بمقابل 20 ساعة أسبوعياً، وهي بالكاد تغطي أجور المواصلات، من وإلى المدرسة التي يعمل بها، ناهيك عما يتكبده من نفقات إضافية تتمثل بقيمة الأقلام، وهي نفقة أسبوعية لا بد منها، بالإضافة لتكبده قيمة دفتر التحضير ودليل المعلم، التي يدفع قيمتها من جيبه الخاص مطلع العام الدراسي، بالإضافة لما يتم اهتلاكه على مستوى اللباس والأحذية، والجهود المضنية التي تنعكس على صحته بالمحصلة.

والنتيجة: أن عمله طيلة الشهر لا يحقق له أية جدوى مادية، بل ربما يتكبد خسائر كبيرة، غير محسوبة أيضاً.

ضرورات ووعود

على الجانب الآخر كثرت الوعود التي تلقاها هؤلاء، اعتباراً من زيادة أجر ساعة عملهم، وصولاً لتثبيتهم، في حين أن لا هذا ولا ذاك قد تحقق حتى الآن، علماً أن الحاجة لخدمات هذه الشريحة لم ولن تتوقف.

واقع الحال يقول: أن كل مدرسة بحاجة لما يعادل نسبة 25% من المعلمين المكلفين، من نسبة المعلمين المثبتين تقريباً كل عام دراسي، كي تكتمل الكادرات التدريسية لديها، بغض النظر عن تنوع الاختصاصات المطلوبة في كل مدرسة «عربي- رياضيات- لغات- فيزياء- وغيرها» مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض المدارس تقع بحالة العجز في بعض الاختصاصات، وذلك بسبب الانكفاء المتزايد عن العمل بالتكليف من قبل الخريجين، بسبب تدني الأجور والأعباء التي يتحملها هؤلاء، والنتيجة وجود بعض الحصص الفارغة من بعض الاختصاصات التي يتم تعبئتها بدروس أخرى، وخاصة مع بداية كل عام دراسي.

واقع مؤلم

من المؤسف أن يكون حال المعلمين بهذا الشكل، فحال المعلمين المثبتين ليس بأفضل على مستوى الأجور، فالمعلم المثبت منذ عام 2009 لا يتجاوز أجره الشهري 37500 ليرة، متضمناً تعويض غلاء المعيشة، وهو مطالب بالدوام الكامل، وربما لا يستفيد من العطل، لا خلال فترة الصيف، ولا خلال العطلة الانتصافية، التي تستنفذ بالدورات وعمليات الرقابة والتصحيح في الامتحانات، وبمقابل هذه الأجور الهزيلة التي لا تحفظ الكرامات، يقوم هؤلاء بمهامهم على أحسن وأكمل وجه، مع التأكيد على وجود بعض الاستثناءات القليلة التي لا تذكر بهذا المجال.

والنتيجة: أن واقع المعلم، بغض النظر عن كونه مثبتاً أم مكلفاً، لا يسر من الجوانب جميعها، وهو بالمقابل مسؤول عن تعليم وتنشئة الأجيال.

أمراض مهنية متعددة

إذا كان لكل مهنة أمراضها وتداعياتها على المستوى الصحي، فإن مهنة التعليم تعتبر من المهن المتعبة مقارنة مع غيرها، اعتباراً من الأمراض الناجمة عن فترات الوقوف المتواصل، من آلام في العمود الفقري وأمراض المفاصل، إلى أمراض الحنجرة والجهاز التنفسي، وصولاً بأمراض الجهاز السمعي العصبي، انتهاءً بكل تداعيات الضغوط الهائلة التي يتحملها المعلمون، وخاصة على المستوى النفسي، والتي تبدأ اعتباراً من ضرورة ضبط 40 طالباً بالحد الأدنى خلال الحصة الدرسية، والتي توصل لاعتلالات مختلفة بما فيها حالات التهاب الأعصاب، مع عدم تغييب ما يتعرض له هؤلاء من ضغوطات أخرى ناجمة عن واقع الفساد الوساطات والمحسوبيات، سواء على مستوى العمل الإداري نفسه، أو على مستوى التعامل مع الطلبة وذويهم، وما ينجم عنها أحياناً من شعور بالمهانة، ليس على المستوى الشخصي فقط، بل وللعملية التعليمية والقائمين عليها.

هناك من يزاود على هؤلاء برسالتهم النبيلة التي يؤدونها عبر المزيد من الوعود الخلبية والتلطي خلف التعليمات والقوانين

بين المزاودة والمطالب

في ظل واقع التردي على المستوى المعيشي بالمقارنة بين معدلات الدخول ومستويات الإنفاق، وما ينجم عنها من سوء تغذية بالنهاية، تصبح الحاجة للمتممات الغذائية من ضرورات استمرار المعلم بمهنته، فالفيتامينات التعويضية هي حاجة ملحة لا بد منها، بالإضافة للكثير من الأدوية جراء الأمراض التي يتعرض لها هؤلاء، ما يعني المزيد من الإنفاق، والمزيد من الفقر والإفقار والعوز.

بعد ذلك كله هناك من يزاود على هؤلاء برسالتهم النبيلة التي يؤدونها، عبر المزيد من الوعود الخلبية والتلطي خلف التعليمات والقوانين، علماً أن عملهم بهذا الشكل يكاد يوصف بالعمل التطوعي بكل ما تعينه الكلمة من معنى.

بانتظار الانصاف الذي يحقق للمعلمين مطالبهم، ويؤمن لهم مستوى معيشياً وصحياً لائقاً، يتناسب مع رسالتهم ومهمتهم، والتي تبدأ اعتباراً من إعادة النظر بأجورهم وتعويضاتهم، بالحد الأدنى على أقل تقدير، وخاصة للمكلفين منهم، وبالعملية التعليمية التي أساسها المدرس، لا يمكن لها أن تحقق جدواها إن لم يؤمن لهذا المعلم متطلبات حسن استمراره بمهامه وواجباته.

المالية وجيوب المعتّرين!

هنيئاً لنا بالمطارح الضريبية المتاحة والمستباحة، فقد تداولت وسائل الإعلام مؤخراً، خبراً مفاده أن وزارة المالية قد وضعت لمساتها باتجاه تعديل نسبة المساهمة الوطنية بإعادة الإعمار لتصبح 10% بدلاً من 5%.

■ عادل ابراهيم

فقد نص القانون رقم 13 لعام 2013 على إضافة نسبة 5% على تحققات الضرائب والرسوم المباشرة وعلى الضرائب والرسوم غير المباشرة لمدة ثلاث سنوات تسمى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار وتطبق وفق ما يلي:

أ- بدءاً من تكاليف عام 2012 بالنسبة لمكلفي زمرة الأرباح الحقيقية.

ب- بدءاً من تكاليف عام 2013 بالنسبة لباقي مكلفي الضرائب والرسوم المباشرة الأخرى والضرائب والرسوم غير المباشرة.

ت- لا تطبق هذه الإضافة إلى :

1- ضريبة دخل الرواتب والأجور.

2- رسم مقطوعية الكهرباء المنصوص عليه في المرسوم التشريعي رقم /18/ تاريخ 2010/2/14.

3- الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة المسددة قبل تاريخ نفاذه.

وقد تم تمديد هذا القانون بموجب المرسوم التشريعي رقم 3 عام 2016، وستصبح هذه الضريبة بموجب اقتراح المالية أعلاه 10% بدلاً من 5% لاحقاً.

حق يراد به باطل

من كل بد ليست هناك مشكلة في أن يتم تمويل إعادة الاعمار على مبدأ التكافل لجهة تقاسم الأعباء التي خلفتها الحرب والأزمة التي تمر بها البلاد.

إلا أن واقع العدالة يقول: أنه من واجب من أثرى على حساب البلاد والعباد طيلة هذه السنوات أن يتحمل أكثر من غيره هذه الأعباء، ومن مهام الجهات المعنية حكومياً أن تجد بوابة تحقيق هذه العدالة.

فعلى الرغم من استثناء القانون للرواتب والأجور، وللقطاعين العام والخاص، من تحقق هذه الضريبة، إلّا أن البقية المتبقية من المطارح الضريبية المستهدفة بموجبه ستطال هؤلاء، كما كل المواطنين بالنتيجة والمآل، اعتباراً من ضريبة الإنفاق الاستهلاكي، وليس انتهاءً بالضرائب المجبية من القطاع الخاص، كبيره وصغيره، بمسمياتها المختلفة، والذي سيعوضها من جيوبنا بالمحصلة على شكل الرفع المتجدد لأسعار السلع والخدمات، والذريعة دائماً متوفرة ومتاحة ومبررة أمامه.

برسم المالية والحكومة

والأسئلة التي تتبادر للأذهان بعد نشاطات وزارة المالية كلها، وبحثها المستمر عن موارد لا تستقيم لها إلا عبر جيوبنا، وعلى حساب لقمة عيشنا:

أليس بالإمكان أفضل مما كان؟

أليس من الأجدى بالنسبة للمالية والخزينة وجيوبنا أن تبحث وزارة المالية عن الثغرات التي يتم عبرها تفويت الكم الأكبر من الضرائب عبر بوابات التهرب الضريبي الكثيرة، وهي حق مستلب عنوة؟!.

أليس من الأجدى أن تطال أيدي وأدوات وزارة المالية تلك الجيوب التي امتلأت خلال سني الحرب والأزمة، أرباحاً احتكارية كبيرة وسرقات وفساد، من قبل كبار الحيتان في البلد؟.

أليس من الأجدى إلغاء الكثير من الإعفاءات الممنوحة لكبار المكلفين، على مستوى الاستثمار والتجارة والاستيراد والتصدير؟.

أليس؟.. وأليس؟ والكثير منها برسم وزارة المالية والحكومة التي استمرأت التعدي على جيوبنا ومعيشتنا، كما استمرأت التعدي على حقنا في الحياة الكريمة!.

ناقوس خطر!

الخبر الذي تم تداوله الأسبوع الماضي عن واقعة الانهدام الأرضي في منطقة المزة 86، والذي تشكلت منه حفرة بعمق 10 أمتار تقريباً، لا بد أن يعيد فتح ملف مناطق السكن العشوائي، ومشكلة الإسكان عموماً.

■ سمير علي

مما لا شك فيه، أن الإهمال الرسمي على مستوى سياسة الإسكان ودور الدولة في هذا المجال، وصولاً لدرجة الغياب، كانت أحد الأسباب الرئيسة في خلق العشوائيات والسكن المخالف، وزيادة توسعها وانتشارها، مع مخلفاتها وسلبياتها كلها، التي يحصدها المفقرون مزيداً من البؤس والإفقار، بمقابل المزيد من الأرباح في جيوب السماسرة والمستغلين والفاسدين.

استغلال والمزيد منه!

لعله من الجلي أن مشكلة مناطق السكن العشوائي، المستمرة منذ عقود طويلة، قد تفاقمت خلال سني الحرب والأزمة بشكل لافت، كما كان من اللافت زيادة حدة التفاوت الطبقي بين الأحياء المتلاصقة في المدن نفسها، بين ذاك العشوائي وهذا الراقي على المستويات كافة، وخاصة على المستوى الخدمي الذي تراجع بشكل كبير خلال السنين الأخيرة في هذه المناطق، كما تزايدت بالمقابل معدلات الاستقطاب بالعشوائيات ومناطق المخالفات الجماعية للباحثين عن مأوى من النازحين على طول البلاد وعرضها، مما فاقم من الكثير من المشاكل فيها، اعتباراً من الاكتظاظ والمشاكل الاجتماعية المرافقة، مروراً بالمزيد من الإنشاءات البعيدة عن الشروط المناسبة فنياً وصحياً، وليس انتهاءً بالانعكاسات السلبية لذلك كله على المستوى الخدمي، من شبكات مياه وكهرباء وصرف صحي ومواصلات ومدارس وغيرها الكثير.

طبعاً مع عدم إغفال تزايد معدلات الاستغلال التي كانت فرصة كي يزداد الغني غنى والمفقر فقراً، فقد نشطت عمليات الإيجار والتحكم المتزايد برفع بدلات الإيجار بفترات متقاربة، استغلالاً للحاجات المتزايدة للإيواء، كما ارتفعت وما زالت ترتفع بدلات الإيجار حتى وصلت لمبالغ كبيرة، مع شروط دفع تعجيزية تصل لحدود طلب سنة مقدماً أحياناً.

وقد نشطت عمليات إشادة الأبنية المخالفة بشكل كبير، مع تزايد السوء بهذه الأبنية ناحية المواصفات، وخاصة المواصفات الإنشائية والفنية، والمواد المستخدمة في هذه الإنشاءات من كميات الحديد والإسمنت، أو على مستوى الأساسات نفسها، مع كل ما تعنيه من احتمالات الانهيار مستقبلاً، في سبيل تحقيق أعلى هوامش للربح في جيوب تجار وسماسرة العقارات، بالتعاون والتواطؤ مع بعض الفاسدين، على حساب المحتاجين واستغلالاً متزايداً لاحتياجاتهم.

ما زلنا في طور الدراسات!

رسمياً، وعلى الرغم من مضي عقود على مشكلة السكن المستعصية، وعلى الرغم من التوسع المطرد لمناطق السكن العشوائي، ما زالت الحكومة والجهات المعنية بالقطاع السكني في طور الدراسات وتقديم المقترحات حتى الآن!.

فقد عقد اجتماع بتاريخ 2017/9/10 برئاسة رئيس الحكومة، مع قطاع الإسكان والفاعلين الحكوميين فيه: وزير الأشغال العامة والإسكان، وزير الإدارة المحلية والبيئة، وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، وزير المالية، رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء، الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري، وهيئة التخطيط الإقليمي، والمؤسسة العامة للإسكان.

ومما رشح عن الاجتماع عبر صفحة الحكومة أن الحاضرين: «لفتوا إلى ضرورة تنظيم نشاط التطوير العقاري، والمشاركة في تنفيذ سياسات التنمية العمرانية، وتطوير البيئة الإدارية وتأهيل الموارد البشرية، وتطوير أدوات الترويج الداخلي والخارجي للاستثمار العقاري، ووضع محفزات مناسبة لدخول مطورين عقاريين جدد، وتسهيل جذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مفهوم التشاركية مع القطاع الخاص، وتوفير الاحتياجات السكنية لذوي الدخل المحدود بشروط ميسرة، ودراسة وتهيئة مناطق تطوير عقاري جديدة، ومعالجة السكن العشوائي، وإقامة مناطق الخدمات الخاصة غير السياحية».

مع الإشارة إلى أن الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري محدثة منذ عام 2008، وهيئة التخطيط الإقليمي في سورية تأسست في عام 2010، أما المؤسسة العامة للإسكان فهي قديمة جداً، والبقية المتبقية من الجهات الحاضرة في الاجتماع هي وزارات قائمة.

وقد سبق لهذه الجهات جميعها أن عقدت اجتماعات، وتقدمت بدراسات، ورفعت مقترحات، وأعدت مخططات، وسوقت لأفكار، كما أن القطاع السكني يعتبر مهمة رئيسة من مهام هذه الجهات أصلاً، بغض النظر عن كل شيء آخر، إلا أن ما سبق كله لم ير النور حتى تاريخه، ومشكلة السكن والإسكان والعشوائيات ما زالت قائمة وتتعمق يوماً بعد آخر، مع كل تداعياتها وسلبياتها الكثيرة والمتزايدة.

مما لا شك فيه أن الاهمال الرسمي على مستوى سياسة الاسكان ودور الدولة بهذا المجال وصولاً لدرجة الغياب كانت أحد الأسباب الرئيسية في خلق العشوائيات والسكن المخالف

استثمار وتشاركية فقط!

لا بد من التوقف عند العنوان البارز الذي أدرج الاجتماع أعلاه تحت يافطته عبر صفحة الحكومة الرسمية: «ضرورة وضع آليات إقراض جديدة لتشجع الاستثمار في قطاع الإسكان».

فقد شدد رئيس الحكومة على «ضرورة مساهمة قطاع الإسكان في استنهاض رأس المال الخاص، ووضع سياسات لتسهيل تقديم التراخيص وآليات إقراض جديدة تشجع الاستثمار في هذا القطاع»، طبعاً مع عدم إغفال ما ورد بالمتن أعلاه حول تعزيز مفهوم التشاركية، وتسهيل جذب الاستثمار الأجنبي، وتطوير أدوات الترويج الداخلي والخارجي للاستثمار العقاري.

لتتضح الصورة بشكل جلي بالنهاية، بأن الحكومة ماضية باتجاه استكمال تغييب دورها على مستوى السكن والإسكان، مفسحة المزيد من المجال أمام الاستثمارات الخاصة، الداخلية والخارجية هذه المرّة، تحت عنوان التشاركية، بل وعبر المزيد من الإقراض لهؤلاء من أجل جني المزيد من الأرباح على حساب الدولة كما على حساب المواطنين.

ما يعني بالنتيجة غياب مصالح الفئات والشرائح الاجتماعية المفقرة بشكل تام عن السياسات الحكومية على مستوى قطاع السكن والإسكان، ليبقى هؤلاء مطية المزيد من الاستغلال المشرعن، خاصة وقد لمسنا جميعاً آليات توفير الاحتياجات السكنية لذوي الدخل المحدود بالشروط الميسرة حكومياً، عبر الرفع المتتالي لأسعار التكلفة على المساكن المكتتب عليها لدى المؤسسة العامة للإسكان، شبابي وغيرها، مع التأخر المستمر بالإنجاز، وزيادة الأقساط الشهرية على المكتتبين، والمطالبة باستكمال نسبة من الدفعات تفوق إمكانات أصحاب الدخل المهدود، وغيرها من الآليات التي تدفع هؤلاء بالنتيجة للتنازل عن اكتتاباتهم لمصلحة أصحاب رؤوس الأموال، من تجار العقارات والسماسرة والفاسدين.

كما لمسنا آليات العمل بمشروع خلف الرازي، مع الملاحظات كلها التي سبق وأن تم الحديث عنها مطولاً، الذي ما زال قيد المماطلة، كما قيد عمليات البيع والشراء والتنازل، والتي لم يدفع ضريبتها إلا أصحاب الحقوق، وخاصة من صغار مالكي الأسهم، فيما يحصد كبار التجار والسماسرة المزيد من الأرباح في هذا المشروع، على الرغم من أنه ما زال ورقاً.

خط الانهدام

لعله من الألطاف عدم وجود بناء فوق الحفرة الناجمة عن الانهدام في منطقة المزة 86، وإلا لكان غاص بعمق 10 أمتار على الأقل، ولا ندري ما يمكن أن يحصده ذلك من ضحايا وإصابات وأضرار أخرى.

إلا أن هذه الحفرة يجب أن تكون بمثابة ناقوس الخطر على مسامع الحكومة، مذكرين إياها بما درج على تسميته بـ «خط الانهدام» الممتد من مشفى تشرين وصولاً للمزة 86، ماراً من عش الورور وبرزة وركن الدين والشيخ محيي الدين والمهاجرين، بطول 10 كم تقريباً، وعرض 30 متر، وهو عبارة عن مغاور وكهوف، شيدت فوقها مئات المباني التي يقطنها مئات الآلاف من السكان.

مؤكدين على ضرورة إعادة النظر بمجمل السياسات بقطاع الإسكان، من أجل استنفار الإمكانات لمعالجة أوضاع مناطق السكن العشوائي كافة، دون مماطلة وتأخير، بعيداً عن القطاع الخاص والتشاركية وغيرها من العناوين التي لا تعير مصلحة المواطنين، وخاصة أصحاب الدخل المحدود ومفقري الحال، أي اهتمام بالنتيجة.

عربين.. عزيمة شعبية وضغوط أهلية

أهلنا في مدينة عربين الملاصقة لمدينة دمشق، تزداد معاناتهم يوماً بعد آخر، على الرغم من كل مساعيهم وضغطهم من أجل الخلاص من هذه المحنة، ضمن حدود إمكاناتهم المتاحة، منتظرين ذاك اليوم الذي تنتهي بها مأساتهم.

■ مراسل قاسيون

محنة هؤلاء ومأساتهم لم تقف عند حدود طول مدة الحرب والأزمة فقط، والتي دفعوا ضريبتها تشرداً وجوعاً وعوزاً وإصابات وإعاقات، بل تتزايد هذه المحنة من خلال تزايد سلبيات ممارسات المجموعات المسلحة المسيطرة على منطقتهم، وخاصة على مستوى تعنت المجموعات المسلحة وامتناعها عن الانضمام لاتفاقات وقف إطلاق النار.

عزيمة لا تفتر

الأهالي ومن أجل الخلاص من هذه المحنة والحد من تداعياتها قدر الإمكان، مارسوا شتى أنواع الضغط على المجموعات المسلحة خلال السنوات الماضية، اعتباراً من مساعي انتزاع دور المدنيين على مستوى إدارة المجلس المحلي من المسلحين وهيئاتهم بمسمياتها المختلفة، وصولاً للدعوة للتظاهر بوجه المجموعات المسلحة، من أجل الضغط عليها للقبول باتفاقات وقف اطلاق النار، ودعوتها للخروج من البلدة، من أجل الحد من آثار ونتائج المعارك التي تنخرط فيها هذه المجموعات عليهم، وعلى ممتلكاتهم وأماكن سكنهم، بالإضافة للممتلكات والمباني العامة.

فقد خرجت العديد من المظاهرات الأهلية خلال السنوات الماضية، وتزايدت خلال الأشهر المنصرمة، متحدية المجموعات المسلحة من أجل اخراج عناصرها من البلدة، بالإضافة للاستمرار في مساعي الضغط عليها من أجل الانضمام لاتفاقات وقف إطلاق النار.

فعلى الرغم من أن الجهود الأهلية نجحت بفرض إدارة مدنية على مستوى الخدمات العامة في البلدة بعيداً عن المسلحين التابعين للمجموعات المسلحة، إلا أن الجهود المتضافرة حتى الآن لم تثمر الضغط الكافي من أجل الوصول لتحييد المدنيين عن دائرة الصراع والاقتتال، عبر اتفاقات وقف إطلاق النار، أسوة بغيرها من البلدات والقرى في الغوطة الشرقية، والسبب الرئيس بذلك، أن المجموعات المسلحة بالمنطقة مسيطر عليها من قبل «جبهة النصرة» و«فيلق الرحمن»، والتي تخوض معاركها بمواجهة الجيش العربي السوري، وبمواجهة «جيش الإسلام» كذلك الأمر، مع ما تخلفه هذه المعارك من نتائج وخيمة يدفع ضريبتها المدنيون على مستوى أمنهم وبقائهم وعيشهم، بالإضافة لما تخلفه هذه المعارك من أضرار كثيرة وكبيرة أخرى.

وعلى الرغم من ذلك لم تفتر عزيمة هؤلاء، بدليل استمرارهم بضغطهم، بشتى السبل والوسائل المتاحة.

معوقون وجوع!

الواقع المعيشي من سيء إلى أسوأ، وخاصة بسبب ندرة المواد الأساسية ومستلزمات الحياة الضرورية، من أغذية ومحروقات وأدوية وغيرها، حيث وبسبب الندرة ارتفعت أسعار هذه المستلزمات بشكل كبير ومخيف، مما انعكس سلباً على المستوى المعيشي، خاصة مع انعدام مصادر الدخل وزيادة أعداد المفقرين والمعوزين في البلدة.

فسعر كيلو الخبز وصل إلى 750 ليرة، وكيلو السكر إلى 1000 ليرة، ليتر الزيت البلدي 2500 ليرة، كيلو الملح 2500 ليرة، كيلو الثوم 6000 ليرة، ليتر البنزين 6000 ليرة، ليتر المازوت 2500 ليرة، اسطوانة الغاز 90 ألف ليرة، وقس على ذلك من أسعار دخلت حيز الجنون، كما أدخلت حياة الناس في متاهة الصراع على البقاء.

الوضع الصحي بترد، وخاصة في ظل تزايد أعداد الإصابات، مع الزِّيادة في أعداد المعاقين بسبب الاضطرار لعمليات بتر الأطراف المصابة بنتيجة الشظايا المتناثرة من القذائف المنهالة على البلدة من كل حدب وصوب، أما عن الأدوية فهي بأضعاف سعرها في كثير من الأحيان، حسب الحاجة والضرورة ومدى توفرها، على الرغم من مساعي تأمينها من قبل المجلس المحلي قدر الإمكان.

سؤال كبير وإجابة واضحة

المزعج، والذي يفقأ العين بالنسبة للأهالي، بعد هذا الواقع المتردي كله، أمنياً ومعيشياً وصحياً، هو وقاحة عناصر المجموعات المسلحة، الذين يتجولون في المدينة مظهرين ترفهم ومقدرتهم المتزايدة على الاستهلاك، ليس على مستوى ضرورات المعيشة فقط، بل وعلى مستوى رفاهياتها كذلك الأمر، بالوقت الذي يبحث فيه الأهالي عن كسرة الخبز أحياناً ولا يجدوها.

وتساؤل كبير ما زال يُطرح على ألسنة الأهالي:

هل من المعقول أن تبقى حياة ومصير ورغبات عشرات الآلاف من المدنيين مصادرة ومحتكرة ومعلقة بأيدي حفنة من المسلحين والإرهابيين، تحت تهديد قوة السلاح، ولمصلحة هذه أو تلك من القوى المحلية والإقليمية والدولية، الداعمة لهؤلاء والممولة لهم؟ الأمر الذي فرض عليهم بالنتيجة أن يجدوا الإجابة الذاتية عبر ضرورة الاستمرار بالمواجهة، بما أوتوا من إمكانات، وبشتى السبل والوسائل المتاحة، التي لم ولن يدَّخروا منها شيئاً، من أجل الخلاص من هؤلاء جميعاً، وصولاً لما يصبون إليه مع بقية السوريين عبر بوابة الحل السياسي، الذي يضمن الحقوق ويحفظ الكرامات.

زراعة دير الزور حقوق وشبهات

للعام الثاني على التوالي يحرم العاملون في مديرية زراعة دير الزور من صرف قيمة إيصال اللباس العمالي.

■ مراسل قاسيون

في حين تصرف بقية النفقات المدونة في الموازنة لهذه المديرية على أكمل وجه تباعاً، مع العلم أن عملها يدخل حيز شبه الرسمي بالواقع العملي، بسبب خروج الأراضي الزراعية عن سيطرة الدولة في المحافظة.

حق قيد التماوت

في عام 2016 تم حرمان العاملين في مديرية الزراعة في دير الزور من قيمة بدل اللباس العمالي، وذهبت كل مطالب العاملين خلال العام الماضي أدراج الرياح دون جدوى، وتم اعتبار هذا الحق بمثابة المتماوت بحكم الأمر الواقع مع نهاية العام الماضي.

العاملون الآن على أبواب نهاية الربع الثالث من العام الحالي، وعلى الرغم من مطالباتهم المتكررة بحقهم بضرورة صرف قيمة إيصال اللباس العمالي، إلا أن هذا الصرف لم يتم حتى الآن.

هؤلاء باتوا يخشون على هذا الحق من التموت هذا العام، كما مات في العام الماضي، على الرغم من توفر الإمكانات في اعتمادات الموازنة لهذا العام، وما زال هناك الوقت الكافي من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف هذا الاستحقاق، إلا أن أياً من ذلك لم يبدأ حتى الآن أيضاً؟

تناقض لا يخلو من الشبهات

العاملون في مديرية زراعة دير الزور يقولون: إن نفقات الميزانية تصرف على قدم وساق منذ بداية العام وحتى تاريخه، وقد بلغت هذه الميزانية مليارين و 106 مليون ليرة سورية، وإذا ما كان هناك عمل في المديرية فهو قائم على أكتافهم وبجهودهم، وبالتالي فإن النفقة الخاصة باللباس العمالي، والتي تعتبر حقاً مصاناً من حقوقهم، لم تصرف حتى تاريخه من بنود الموازنة، في حين أن بقية النفقات تصرف تباعاً.

نفقات النقل بلغت 10 مليون ومئة ألف ليرة تم صرفها، وستستكمل تباعاً، وقد صرف على القرطاسية مبلغ 8000 ليرة، و 4000 ليرة نفقات تدريب، وقيمة مازوت 7000 ليرة، ومصاريف لوازم إدارة 5500 ألف ليرة، وبدلات آجار 5000 ألف ليرة، ومازوت سيارات خدمة 5000 ألف ليرة، وزيوت 3000 ألف ليرة، نفقات صيانة 11000 ألف ليرة، ونفقات صيانة أخرى 6000 ألف ليرة، وقس على ذلك من نفقات من كتلة الموازنة العامة للمديرية التي تصرف وتستنفذ تباعاً.

علماً أن حركة سيارات المديرية مقيدة ضمن حدود الأحياء المحاصرة من المدينة، وكل الأراضي الزراعية المسؤولة عنها المديرية، مهاماً ومتابعة، تعتبر خارجة عن السيطرة بشكل تام، ما يشير إلى وجود تناقض كبير لم يدركه غالبية العاملين في المديرية، خاصة وأن هذا الانفاق كله لم يستدرك حقهم حتى الآن، مع الكثير من إشارات الاستفهام والتعجب التي لا تخلو من شبهات بالفساد من قبل بعض القائمين على الصرفيات وفقاً لتبويبات الموازنة.

والسؤال الأهم على ألسنة هؤلاء يقول: إذا كانت كل بنود الموازنة متاحة للإنفاق على هذا الشكل المثير للاستفهام والشبهات، فإنه من الأولى أن نُمنَح حقوقنا فيها!؟.

تعزية الشابة وفاء المصري

منظمة طرطوس ودائرة يحمور لحزب الإرادة الشعبية والرفاق الشيوعيين جميعهم، يتقدمون بالتعازي القلبية الخالصة إلى عائلة الرفيق المرحوم محمد المصري بوفاة الشابة سناء محمد المصري من قرية العنابية، التي وافتها المنية إثر حادث أليم صباح يوم الأربعاء الواقع في 2017/9/13، وهي في طريقها إلى دمشق.

لكل عائلة الرفيق المرحوم محمد المصري وأقاربه وأصدقائه، ولأخوة الفقيدة وذويها ومحبيها الصبر والسلوان.

مأساة الحاجة لفرصة عمل

لفت نظري، مطلع الأسبوع المنصرم عبر إحدى الصحف المحلية، مقترح رسمي من إحدى الجهات العامة يقضي بملء الشواغر من الناجحين الفائضين في مسابقات أخرى، أو التعاقد معهم حسب تسلسل درجات نجاحهم.

■ نوار الدمشقي

الملفت أكثر هو طلب جهة عامة أخرى بالموافقة على تخصيص بعض الناجحين بإحدى المسابقات من الفئة الثانية، لإجراء اختبارات لهم لتعيينهم بالفئة الخامسة، هكذا..!

الحاجة رسمياً

لقد ورد عبر الصحيفة، أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رفعت مذكرة لرئاسة مجلس الوزراء بطلب تعديل على أحد قراراتها الناظمة للتعيين يقضي بالجواز للجهة العامة «في حال حصول شواغر أو توفر الاعتمادات مع الحاجة الفعلية للتعاقد السنوي، وذلك حسب أحكام المادة 146 من القرار 66، بحيث يمكن ملء الشواغر من الناجحين الفائضين في مسابقات أخرى، أو التعاقد معهم حسب تسلسل درجات نجاحهم شريطة إيضاح ذلك في الإعلان عن المسابقة أو الاختبار، وذلك خلال مدة عام من تاريخ نشر أسماء الناجحين في المسابقة أو الاختبار».

كما ورد بأن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي طالبت «بسحب الفائض من مسابقتها المعلنة لحملة شهادة «المعهد التقاني المصرفي– المعهد التقاني للعلوم المالية والمصرفية» تاريخ 2016/10/3، وإجراء اختبار للتعيين على الفئة الخامسة، وطلبت الموافقة على تخصيص كل من المؤسسة العامة للأعلاف بـ14 ناجحاً من حملة شهادة المعهد التقاني التجاري المصرفي والمعهد التقاني للعلوم المالية والمصرفية، إضافة إلى 6 ناجحين لتعيينهم بصفة مستخدم، وتخصيص الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية بـ13 ناجحاً».

الحاجة لفرصة عمل!

مما لا شك فيه أن واقع البطالة، وجيوش العاطلين عن العمل، قد فرضت على الكثير من الطاقات لأن تكون مهدورة على هامش سوق العمل، وخاصة للخريجين من الجامعات والمعاهد، بانتظار أية فرصة يمكن أن تحمل معها بصيص أمل بعمل يغطي بعضاً من تكاليف المعيشة المرتفعة.

أحد الخريجين قال: «بدي شغل، لو بالفعالة، مو معقول ضل بطّال وصار عمري 29 سنة.. كيف بدي أفتح بيت وكوّن عيلة؟».

فيما قال خريج آخر: «عم اشتغل ع هالبسطة ليفرجها ربك، مسابقات ما عاد يمشي حالي بعد كل هالسنين، لك صرت ختيار عبواب الوزارات».

هؤلاء تراهم متابعين لأي إعلان صادر عن أية جهة عامة من أجل التقدم لمسابقاتها، عسى يبتسم لهم الحظ عبر المنافسة فيما بينهم، بالإضافة لمساعيهم الدائمة من أجل الحصول على فرص شبيهة عبر القطاع الخاص، إلا أن واقع الحال يقول: إن فرص العمل المتاحة، عام أو خاص، هي دون إمكانية الاحتواء الكلي لأعداد هؤلاء، كما أن للوساطات والمحسوبيات دورها الحاسم بالنتيجة النهائية على مستوى الحصول على فرص العمل المتوفرة، وأيضاً سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص.

وبنتيجة ذلك يضطر هؤلاء للتنازل عن بعض حقوقهم، المقترنة بإمكاناتهم وكفاءاتهم، والقبول بأعمال من خارج هذه الكفاءات والإمكانات لدى القطاع الخاص، وبأجر أدنى بالنتيجة من كل بد، والمحصلة ان بعضهم يتمكن من الحصول على فرصة عمل بشروط مجحفة، فيما البقية الباقية تعجز عن ذلك، ليستمر واقع البطالة وجيشها المتزايد عاماً بعد آخر.

أحد الخريجين قال: «بدي شغل لو بالفعالة مو معقول ضل بطّال وصار عمري 29 سنة.. كيف بدي أفتح بيت وكوّن عيلة؟»

هذا الواقع أصبح أكثر تعقيداً وبؤساً خلال سني الحرب والأزمة، في ظل توقف وخروج الكثير من منشآت القطاع الخاص عن العمل، وبسبب قلة الفرص المعلن عنها عبر مؤسسات الدولة وجهاتها المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار كل النزف الجاري على العمالة بهذه الجهات.

استغلال وبؤس

الأكثر بؤساً بعد ذلك كله أن تبدأ الجهات العامة الممثلة للدولة، بمساعٍ من أجل استثمار هذه الطاقات والكفاءات عبر شروط مجحفة من قبلها تجاه هؤلاء مستغلة حاجتهم لفرص العمل، بحيث يتم تعيين بعضهم بالفئة الخامسة، في حين كان طموحهم أن يعينوا بالفئة الثانية بما يماثل إمكاناتهم، ما يعني بالواقع العملي ليس التخلي عن فئتهم فقط، بل وعن أجرهم الشهري المرتبط بهذه الفئة وما يرافقها من تعويضات ومزايا أخرى، ناهيك عن طبيعة العمل المختلفة بين هذه وتلك من الفئات.

هذا الإجراء قد يعني للبعض فرصة لا تعوض من كل بد، بسبب الواقع المؤسف في سوق العمل، وفرص العمل القليلة المتاحة فيه، إلا أن ذلك لا يمكن أن يبرر للدولة أن تمارس المزيد من الضغط على العاطلين عن العمل بهذا الشكل المجحف بحقهم، فئة وأجراً وتعويضات ومزايا.

إعادة الإعمار وجبهات العمل

أخيراً، لعل الاستفادة من الفائض المتاح من الناجحين في المسابقات لدى الجهات العامة، عبر إمكانية تعيينهم لدى جهات عامة أخرى وفقاً لتسلسل النجاح، فيه الكثير من الإنصاف والعدل، ويحقق بعضاً من المصلحة المشتركة للجهة العامة والمتقدمين لهذه المسابقات والناجحين فيها، كما ويخفف الكثير من الإجراءات والورقيات والروتين المقيت، كما يحد نوعاً ما من الفساد والمحسوبيات والوساطات.

إلا أن ذلك لا يكفي بالواقع العملي، في ظل التدفق المستمر للطاقات إلى سوق العمل، فمن دون فتح جبهات عمل جديدة، والقيام بمشاريع كبيرة، بإدارة ولمصلحة الدولة، عبر مؤسساتها وجهاتها العامة، فإن مشكلة البطالة ستستمر، كما ستستمر معها أساليب الاستغلال والإجحاف.

وبظرفنا الحالي، ونحن على أبواب مرحلة إعادة الإعمار، فإن ذلك يجب أن يكون من أولى أولويات التوجهات الحكومية الرسمية عبر مؤسساتها والجهات التابعة لها، فجبهات العمل الواسعة متاحة، والمشاريع الواجب القيام بها كبيرة وواعدة وضرورية، وهي من المهام الوطنية بالواقع العملي.

لكن الأهم من ذلك كله هو: عدم ترك هذه البوابات حكراً للقطاع الخاص، حسب ما يتم الترويج له والسعي به رسمياً، تحت أي مسمى، وخاصة ما يسمى بالتشاركية، والتي ستزيد على الاستغلال الجاري استغلالاً أوسع وأكبر، ليس على مستوى البطالة وأسواق العمل والتحكم بها، بل وعلى مستوى حقوق الدولة، والاقتصاد الوطني ككل.

ليس تذبذب أسعار بل تحكماً مفرطاً!

ملّ المواطن من الواقع السعري المتذبذب للسلع، والمتجه صعوداً، وخاصة للمواد الغذائية، كما ملّ من تكرار الشكاوى التي تنتهي دون نتيجة غالباً، وما ملّ منه أكثر من كل ذلك هو: التبريرات التي تؤكد المؤكد بالنتيجة، وهو واقع التذبذب الدائم لمصلحة كبار التجار على حسابه.

■ مالك أحمد

فقد بدأت موجة جديدة من ارتفاعات الأسعار على المواد الغذائية مع بدء فصل الخريف وبداية فصل الشتاء. بعض أسباب هذه الارتفاعات لها الجانب الموضوعي، وخاصة على مستوى الخضار، وغالباً ما تكون لأسباب ربحية احتكارية، كما جرت عليه العادة في الأسواق.

ذرائع مستهلكة

مما لاشك فيه أن الخضار والفواكه يتراجع إنتاجها المحلي مع نهاية فصل الصيف، الأمر الذي يؤدي عملياً إلى تفاوت العرض والطلب، والتسبب برفع سعرها تدريجياً.

لكن مع أساليب التحكم والاحتكار، وخاصة على مستوى المعروض، المتحكم به مسبقاً من قبل بعض التجار والمحتكرين، من هذه السلع في الأسواق، أدى ويؤدي إلى المزيد من رفع الأسعار من أجل الحصول على الربح الاحتكاري، وهو ما يتم عملياً.

المضحك، هي التبريرات المسوّقة بمقابل هذا التذبذب والرفع المتتالي للأسعار، والتي كان آخر ما حرر فيها هو: أن الرفع الأخير على أسعار الخضار في الأسواق هو سحب كميات من الخضار والفواكه من أجل شحنها إلى مدينة دير الزور، ما أدى إلى التفاوت في العرض والطلب في الأسواق!.

قد يكون لهذا التبرير ما يسوغه نظرياً، إلا أن الواقع يقول عكس ذلك، فالكميات المشحونة من المواد الغذائية بأصنافها كافة إلى دير الزور هي كميات محدودة بالمحصلة، وهي بالكاد يمكن أن تؤثر على كميات المعروض منها في بقية الأسواق، ما يؤكد أن هذه المسوغات لم تكن إلا ذريعة مستهلكة كما غيرها، غايتها أولاً وآخراً لي ذراع الحقيقة القائلة بأن الأسواق متحكم بها بشكل كبير وعميق من قبل كبار التجار، على حساب المستهلكين، بغض النظر عن أماكن وجودهم.

تهريب

كذلك هي حال أسعار الفروج والبيض، والتي تتذبذب هي الأخرى، وغالباً باتجاه الرفع، إلا ما ندر، وفي كل مرة بذريعة وحجة، في حين أن واقع الحال يقول: إن السبب الرئيس لهذا التذبذب ارتفاعاً بسعر لحم الفروج والبيض هو واقع عمليات التهريب الجارية على قدم وساق، حيث يتم إدخال الفروج المهرب إلى الأسواق الداخلية، في حين يتم تهريب البيض إلى الأسواق الخارجية، وهذه حقيقة تؤكدها الكثير من التصريحات الرسمية، بمقابل الكثير من التصريحات التي تقول: أن واقع الانتاج بهذا القطاع باتجاه التزايد، في حين لم يلمس المستهلكون أية إيجابية على مستوى الأسعار انخفاضاً في السوق لهذه المنتجات، مع التأكيد على أن الاستثناءات المحدودة زمنياً ومكانياً تؤكد هذه القاعدة ولا تنفيها.

يمكننا القول بأن الدور الرسمي على مستوى ضبط ايقاع حركة السوق بحاجة لإعادة النظر جملة وتفصيلاً

حقيقة تفقأ العين!

وبعد ذلك كله تأتي التصريحات الرسمية التي تؤكد الحرص على مصلحة المنتجين والمستهلكين، والتي يتم تتويجها عبر الحديث عن فتح أسواق لتصريف فائض الإنتاج المحلي من الخضار الفواكه والفروج والبيض، بما يحقق الاكتفاء الذاتي من السلع بالسعر المقبول للمستهلك، ويؤمن تصريف الفائض بما يحقق مصلحة المنتجين والحد من خسائرهم، في حين يكتوي المنتج والمستهلك عبر مقص الأسعار الذي يتحكم به كبار التجار «مصدرين- مستوردين- مهربين» في الأسواق، بغض النظر عن كل ما يتم الحديث به عن دور لمؤسسات الدولة على هذا المستوى.

فالنتيجة التي باتت تفقأ العين هي: إن دور هذه المؤسسات لم يخرج عن حيز الداعم والمؤازر لواقع الذبذبة في الأسعار باتجاه المزيد من الصعود والرفع، على حساب المنتج والمستهلك ولمصلحة التاجر والمصدّر والمهرب في نهاية المطاف.

تغيير وجهة الدور الرسمي

لعله بعد ذلك كله يمكننا القول: إن الدور الرسمي على مستوى ضبط إيقاع حركة السوق بحاجة إلى إعادة النظر جملة وتفصيلاً، اعتباراً من مصالح المنتجين، وخاصة على مستوى الإنتاج الزراعي والحيواني وتفرعاته الكثيرة، وآليات الدعم لهؤلاء بالشكل الذي يبعد عنهم شبح التحكم بهم وبإنتاجهم من قبل التجار والسماسرة، وصولاً لمصلحة المستهلكين والتي تتمثل بالسلع التي تمتاز بأفضل مواصفة وأخفض سعر، مع التركيز على الدور النهائي في الأسواق لهذا وذاك على مستوى الرقابة والمتابعة الدائمة.

علماً أن ذلك كله ليس بالكثير أو غير المقدور عليه رسمياً، فالجهات العامة المناط بها هذه الأدوار كثيرة وعديدة ومتعددة المهام والواجبات، ولديها الإمكانات الكفيلة بتحقيق ذلك كله، لكن يبقى الأهم هو أن يتم اعتماد تلك السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المنتجين والمستهلكين كأولوية وهدف نهائي، وليس مصلحة كبار التجار والسماسرة والمهربين كما هو حال السياسات الرسمية المتبعة حالياً.

بعبارة مباشرة وأكثر وضوحاً، يجب أن يتم القطع مع السياسات الليبرالية الرسمية المحابية لمصالح كبار أصحاب رؤوس الأموال، بمختلف تسمياتهم «تجار- مستثمرين- مصدرين- مستوردين- مهربين- وغيرهم».

ومن دون ذلك ستبقى الوعود الخلبية هي السائدة، وستستمر التصريحات منزوعة الدسم تصم آذاننا صباح مساء، مع المزيد من الإفقار للشرائح الواسعة من المواطنين، الذين ملّوا واكتووا من تلك السياسات العقيمة تجاههم.

يعتبر تراجع التدفقات المالية الغربية التي كانت تضخ كقروض عبر مؤسسات التمويل الدولية، إحد أهم تجليات الأزمة الاقتصادية العالمية منذ عام 2008، حيث انحسرت التدفقات المالية خلال الفترة 2007 – 2016 من 12,4 تريليون دولار إلى 4,3 تريليون دولار.

العالم يتغير... بقاطرة صينية

انكفاء التمويل الغربي، قابله زيادة في حجم ونوع التمويل الوارد من الشرق عبر الصين بالدرجة الأولى، ودول بريكس التي ازدادت مساهمتها إلى إجمالي التدفقات من 5% عام 2010 إلى 8% عام 2016.

■ سامر سلامة

تترافق عمليات التغير المذكورة بنقاط علّام في السياسة الاقتصادية العالمية، «فتوافق واشنطن» يقابله اليوم «توافق بكين».

توافق بكين بمقابل توافق واشنطن

إنّ توافق بكين اصطلاحٌ استخدم لتمييز تجربة الصين في التنمية الاقتصادية عن توافق واشنطن العائد لعام 1989 وهو جملة الإجراءات السياسية التي تبنتها المنظمات الدولية الغربية صندوق النقد والبنك الدولي التي مركزها واشنطن «لانتشال الدول من أزماتها الاقتصادية والمالية»، العملية التي نشرت الوصفات النيوليبرالية عبر العالم.

تقود الدولة–في التجربة الصينية–عملية التنمية وتلعب دور صانع السوق، بينما وفقاً لتوافق واشنطن فإن السياسات تكون موجهة من قبل السوق مع تقليص لدور الدولة للحد الأدنى.

مقابل شروط حرية انتقال رؤوس الأموال والبضائع وإزالة القيود، التي تضعها مؤسسات واشنطن، كان النجاح الصيني المتمثل بمعدل نمو وسطي 10% خلال العقود الثلاثة الماضية، مرتبطاً بالسياسة المالية الصينية التي جمعت بين استقرار أسعار الصرف، وأسواق المال المغلقة، والاستقلال النقدي تحت ما سمي «الثالوث المستحيل» وذلك في ظل رقابة حكومية صارمة على أسواق المال.

في مجال السياسة التجارية والاستثمارية، اعتمدت التجربة الصينية في انفتاحها على المستثمرين، وعلى وضع الاشتراطات عليهم، فأبقت سياسة تنمية الصادرات والحماية، وفرضت تنظيم الاستثمار الأجنبي الوارد واشترطت نقله للتكنولوجيا، وبالمقابل فإن أهم بنود توافق واشنطن كان اشتراط حرية التجارة وتخليص الاستثمار من كل قيد أو شرط قد تضعه الدول المستقبلة.

بناء على هذا، استطاعت الصين أن تصل إلى أعلى مستوى من التصنيع وأكثرها شمولاً، بينما اضطرت الدول الخاضعة لتوافق واشنطن أن ترضى بالدور الذي يختاره لها الاستثمار الدولي في قطاعات المال والخدمات، أو في عمليات صناعية محدودة تعود منتجاتها وأرباحها لمنابع الاستثمار، واضطرت أغلب دول الأطراف نتيجة حاجتها للمساعدات والتمويل، إلى الرضوخ لشروط النيوليبرالية في ظل هيمنة سياسات وبرامج صندوق النقد والبنك الدولي خلال العقود الماضية، بالإضافة لعدم وجود أي بديل في النظام الدولي.

بعد هذا الفشل وعدم الرضى، جاءت الدعوات بالتوجه لإيجاد نموذج بديل للتنمية الاقتصادية من شأنه أن يحل محل توافق واشنطن، وهو ما عبر عنه جوزيف ستيغليتز: «بأن النقاش الآن لم يعد فيما إذا كان توافق واشنطن انتهى أم لا، بل إن النقاش يدور حول ماذا سيحل مكانه».

وعليه فإن النموذج التنموي الصيني، أو توافق بكين يطرح نفسه كبديل تنموي لتوافق واشنطن على المستوى الاقتصادي العالمي، من خلال المبادرات والمؤسسات التنموية الجديدة التي تتيح للبلدان النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال التنمية المتبادلة مع المحافظة على استقلاليتها.

البنوك والبنى التحتية

إن تطوير البنى التحتية القائمة، والاستثمار في مشاريع كبرى جديدة في دول الأطراف كان هامشياً في التمويل الدولي الغربي «صندوق النقد والبنك الدوليين». وهو إذ يشمل قطاعات الطاقة والنقل والمياه والاتصالات بشكل أساسي، فإنه يعتبر رافعة اقتصادية وتنموية تنقل مستوى الإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي في كل دولة إلى عتبة أعلى، ويزيد إمكانية الربط والتفاعل الاقتصادي. ورغم الكتلة الهائلة من الاستثمار العالمي الذي كان يتدفق إلا أن فجوة كبيرة في الاستثمار في البنى التحتية في دول الأطراف بقيت موجودة.

وفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED››› فإن فجوة في البنية التحتية على المستوى العالمي ستصل بحلول عام 2030 إلى 50 تريليون دولار أمريكي. أما بنك التنمية الآسيوي «ASD» فقد أشار إلى أن الدول الآسيوية ستحتاج خلال الفترة 2010– 2020 إلى إجمالي استثمارات في البنية التحتية بحوالي 8 تريليون دولار، وهو ما يعادل استثمارات سنوية بحوالي 750 مليار دولار.

ويأتي النشاط الاقتصادي للقوى الصاعدة والصين تحديداً لملاقاة هذه النقطة أولاً، وأهمها: المبادرة الصينية المتمثلة ببنك آسيا للاستثمار في البنية التحتية الذي بدأ عملة في 2016 برأسمال أولي قدرة 100 مليار دولار وبعضوية 57 دولة للعمل على سد هذه الفجوة التي تشكل معيقاً للتنمية الاقتصادية. تبلغ مساهمة الصين في رأسمال البنك 30 مليار دولار، تليها الهند بـ 8 مليار دولار من ثم روسيا بـ 6,5 مليار دولار كأكبر ثلاثة مساهمين، فعلى الرغم من المساهمة الصينية الأكبر مع قوة تصويت بنسبة 26% أعلنت الصين أنها لن تمارس حق النقض الفيتو في البنك، وكذلك الأمر في بنك البريكس الجديد للتنمية «NBDB» الذي يهدف لتمويل الدول الأعضاء خلال الأزمات، بالإضافة لتمويل مشاريع التنمية في البلدان النامية ومنها مشاريع البنية التحتية، برأسمال أولي بقيمة 100 مليار دولار. حيث تساهم الصين بـ 41 مليار دولار، منها ولكن حقوق التصويت ورسم السياسات متساوية بين الدول الخمس. بينما تمتلك الولايات المتحدة نسبة 17,6% و 16,8% في كل من الصندوق والبنك الدوليين، وتمتلك حق النقض الفيتو على تمويل هذا المشروع أو عدم تمويله، أو وضع هذه السياسة أم غيرها.

النقاش الآن لم يعد فيما إذا كان توافق واشنطن «النيوليبيرالي» انتهى أم لا بل إن النقاش يدور حول ماذا سيحل مكانه

الربط العالمي للقارات الخمس

إن كانت البنوك التمويلية المستحدثة شرقاً تركز على التمويل والبنى التحتية، فإن المشروع الصيني الأوسع هو الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري والبحري «حزام واحد – طريق واحد».

أصبح الهدف المعلن هو الربط الثلاثي لقارات آسيا، إفريقيا، أوروبا عبر أكثر من 60 دولة، وهذا الربط يقوم على بناء تكامل ثلاثي، بين: البنى التحتية والمؤسسات والتبادلات، ويهدف للتقدم بخمسة مجالات: التقارب السياسي، ربط البنية التحتية، الربط التجاري، تدفق رؤوس الأموال، التفاهمات المشتركة. وفقاً للرئيس الصيني.

المشروع الأضخم في القرن الواحد والعشرين يشمل ثلثي السكان عالمياً و4/3 موارد الطاقة، وتكلفة المشروع وفقاً للتقديرات الصينية تصل إلى 100 مليار دولار سنوياً إنفاق صيني خارجي لمدة 10 سنوات، أما الاعتماد الأساسي في تمويل المشروع فيقوم على البنوك الصينية والبنكان الحكوميان الصينان: بنك التنمية الصيني «CDB»، وبنك الصين للصادرات والواردات «China Exim» يمتلكان أصولاً إجمالية بأكثر من 1,8 تريليون دولار، منها 500 مليار دولار في الخارج في عام 2016 بما يزيد عن مجموع أصول بنوك التنمية التي يدعمها الغرب والتي تبلغ 700 مليار دولار 400 مليار دولار منها للبنك الدولي.

وخلال عامين من إطلاق مشروع طريق الحرير فإن أكثر من 1000 مشروع في 49 دولة قد مولت بقيمة تقارب 79 مليار دولار. ويلتقي مشروع الحزام والطريق مع مشروع الصين لإقامة منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ «FTAAP» وذلك بعد استبعاد الصين من مفاوضات الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ «TPP» التي أنهاها الرئيس الأمريكي، حيث إن المشروع الصيني يشمل جميع الأطراف في TPP بالإضافة إلى ثمانية بلدان أخرى، بما في ذلك الصين وروسيا، أي: أنه يأتي ليربط بين طرفي المحيط الهادئ في القارتين الآسيوية والأمريكيتين، بمجموع دول تساهم بنسبة 58% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

المشروع الصيني ليس صينياً فقط، بل هو تعبير عن مجمل وزن القوى الصاعدة الاقتصادي، ومجمل هذه القوى الصاعدة هي دول أطراف كانت منذ أربعة عقود تحت عسف قوانين هيمنة الغرب الاقتصادية، بينما هي تزيح اليوم هذا العبء الذي أثقل كاهل التطور، ذاك الذي لا يمكن أن يتم إلا بنمط علاقات تعاون عالمية تزيح حالياً الهيمنة الاحتكارية وستضطر لاحقاً لإزاحة التنافس بحد ذاته.

■ هامش:

A Beijing Consensus in the Making: The Rise of Chinese Initiatives in the International Political Economy and Implications for Developing Countries

Chinese investments in infrastructure worldwide

China goes global with development banks

الربط العالمي الجديد...

المشروع التنموي الصيني الأساسي هو «حزام واحد طريق واحد» ولكن بعد خروج الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ انتقل هذا المشروع ليصبح في إطار الاهتمام الصيني، وبالمشروعين يتم ربط القارات الخمس بنموذج تنموي وتمويلي جديد.

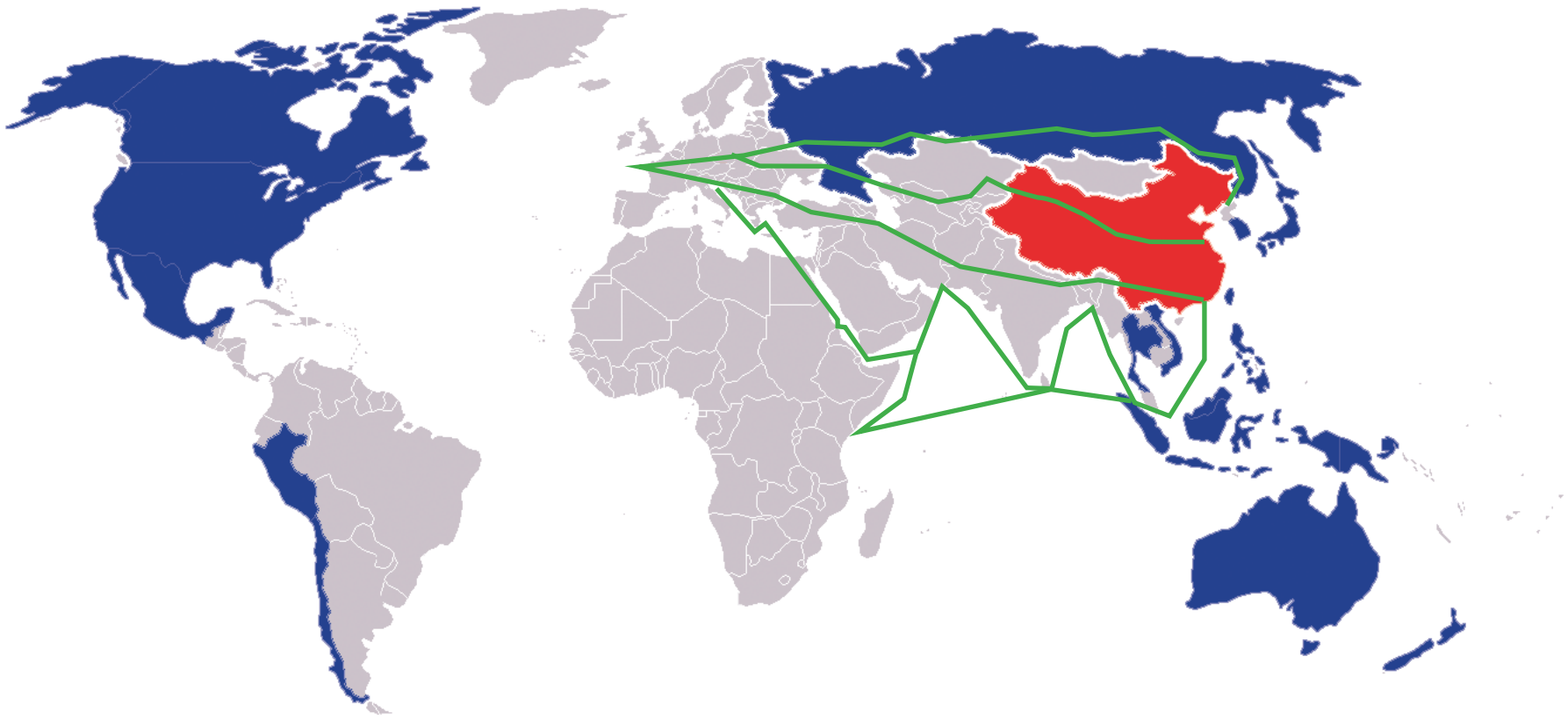

FTAAP منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ

OBOR مشروع «حزام واحد - طريق واحد»

21 دولة

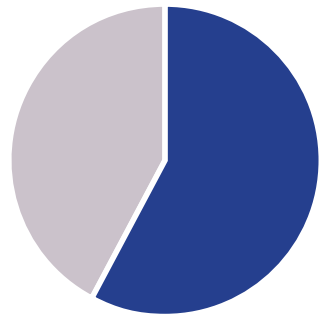

58% من الناتج الإجمالي العالمي

39% من تعداد السكان العالمي «2,8 مليار»

60 دولة

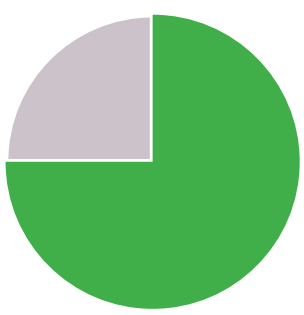

75% من إنتاج الطاقة العالمي

100 مليار دولار سنوياً حجم تمويل المشروع خلال 10 سنوات

القدرة التمويلية الصينية

بنك التنمية الصيني	البنك الصيني للصادرات والواردات	بنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوي	بنك بريكس
500 مليار دولار تمويل خارجي 90% بنى تحتية وصناعة		100 مليار دولار 30 % الصين	100 مليار دولار 41% الصين

الوكلاء والممولون يحضرون أنفسهم...

سيترافق من اليوم فصاعداً أي حديث سياسي حول الأزمة السورية بالحديث حول عملية إعادة الإعمار بل إن معظم الجهات الدولية بدأت بالفعل... ولكن كل على طريقته.

■ عشتار محمود

يتحفظ الأمريكيون حتى الآن عن الحديث حول إعادة الإعمار، بينما يركز الأوروبيون على هذه المسألة ولكنهم يضعون شروطاً مقابلها، حيث يربط الاتحاد الأوروبي بين إعادة الإعمار وبين إتمام «عملية الانتقال السياسي»، ويؤكد على تأجيل مسألة رفع العقوبات والمساهمة بالأموال اللازمة لإعادة الإعمار إلى مرحلة لاحقة...

الغرب يهيئ وكلاءه

تتلطى مجموع قوى المال الدولية التي نشطت في جملة «إعادات الإعمار» السابقة الفاشلة في المنطقة، من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي وحتى دول الخليج، وراء الحركة التي تبديها مؤسسات التمويل الدولية الغربية المعنية بهذا الشأن أي: البنك الدولي، والإسكوا بالدرجة الأولى. وكل من الأخيرتين تجاوزتا مرحلة تقدير الخسائر، وانتقلتا إلى رسم خطط للمرحلة القادمة اقتصادياً وسياسياً وقانونياً، دون أن تطرحا أي جديد، فالجوهر هو: تدفق الاستثمار الدولي عبر مؤتمرات للمانحين، بالإضافة إلى التسويق لأسماء وشخصيات تصلح كصلة وصل بين الوكلاء من قوى المال والنفوذ في سورية، وبين الغرب الأوروبي بالدرجة الأولى الذي كان الإطار الحاضن لنشاط هؤلاء ومستقر أموالهم، ووجهة عقودهم وتجارتهم، ومن هذه الأسماء على سبيل المثال لا الحصر: عبد الله الدردري الذي كان «واجهة التغول الليبرالي» لقوى المال والفساد السورية قبل الأزمة، والذي انتقل من المنصب الاقتصادي الأول في سورية إلى المنصب الأول المختص بإعادة الإعمار في الإسكوا، ثم في البنك الدولي، وهناك أيضاً أيمن أصفري الذي نشطت عقود شركته في قطاع الغاز والنفط السوري في كل من شركتي حيان، وإيبلا قبل الأزمة. والهدف من الترويج للأسماء هو إمكانية التربيط الغربي مع أوسع طيف من الوكلاء من القوى السياسية والاقتصادية التي ستلعب دوراً في المرحلة القادمة في سورية. بما يتيح ترسيخ علاقة تبعية اقتصادية بين الخارج والداخل، تسمح بالتحكم بقرار النمو وعدمه والاستقرار وعدمه، وتسمح باستعادة الفوضى عن طريق ضمان ثراء قلة مرتبطة بالخارج تحجب النمو التنمية عن البلاد ككل.

خطوات عملية على الطرف الآخر

بالمقابل، لا يتحدث الروس– وهم القوى الدولية الأعلى فعالية في حل الأزمة السورية– حول مسألة إعادة إعمار سورية، ولا يقومون بتجنيد مؤسسات البحث ولم يكن موضوع إعادة الإعمار يمر إلا لماماً في خطابهم السياسي، ولكن بعض المستجدات تحدث مع التراجع السريع للإرهاب في مناطق داعش، وتوسيع مناطق خفض التوتر. حيث تأتي تصريحات وزارة الدفاع الروسية التي أرسلت إشارات متكررة حول موضوعي المساعدات الإنسانية والبنى التحتية في مناقط خفض التوتر، وفي المناطق التي يتم تحريرها من الإرهاب، والتي تصبح عودة سكانها إليها متاحة أمنياً، ولكنها غير متاحة خدمياً، حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن إرسالها لـ 4 آلاف طن من المساعدات كمواد بناء وحفر ومستلزمات بنى تحتية للكهرباء والاتصالات والسكن.

أي: عملياً وحتى الآن، يربط الروس مسألة إعادة الإعمار بعملية تأمين ضمان الاستقرار في المناطق التي خرجت حديثاً من دائرة المعارك.

بينما أطراف دولية أخرى لم تنضم إلى العقوبات، وأبقت هامش علاقات اقتصادية واسعة، تذهب إلى خطوات عملية اقتصادية في إعادة الإعمار، وفي مقدمتها الإيرانيون حيث وقّعت إيران عقوداً مع الحكومة السورية حول بناء محطة توليد كهربائي جديدة في اللاذقية وتزويد بانياس بمجموعات غازية ما قد يزيد نسبة 13% إلى الطاقة الإجمالية المتاحة والحديث يدور حول تكلفة 130 مليون يورو للعقد دون توضيح ما تغطيه التكلفة، كما تكررت الوفود الصينية والهندية وحتى الروسية والبيلاروسية التي لم تنتقل إلى عقود محددة الآن، ولكن نشاطها واضح بهذا الاتجاه.

ورغم أن هذا النشاط لم ينتقل إلى خطوات عملية ملموسة حتى الآن باستثناء الخطوط الائتمانية الإيرانية، إلا أنه لا يمكن تقييمه إلا إيجاباً حيث يتم الحديث عن جوانب ترتبط بالبنى التحتية والطاقة والصناعة، القطاعات التي تتوفر الظروف فيها لإحراز نقلات جدية، وهي التي بدورها تجعل عملية الإعمار تبدأ بعتبة أعلى من الجاهزية، رغم أن البعد السياسي لا يخرج عن حسابات بعض الأطراف الإقليمية التي ترى أن الظرف السياسي الحالي يتيح لها تثبيت عقود استراتيجية دون منافسين جديين، على العكس من الظرف السياسي القادم الذي سيصبح أكثر تعقيداً.

الجميع يحاول أن يبحث عن موقعه المعتاد كوكيل ومعتمد للأموال المعتقد تدفقها في المرحلة القادمة ولكن هذه المحاولات قد لا تنجح

قوى المال المحلية تراسل الممولين

إن كان هذا على الصعيد الدولي، فكذلك تبدأ الحركة على صعيد قوى المال السورية الكبرى المتوزعة في الأطراف السياسية كلها. فالجميع يحاول أن يبحث عن موقعه المعتاد كوكيل ومعتمد للأموال المعتقد تدفقها في المرحلة القادمة، ويتطلب موقع الوكالة هذا عادة وزناً سياسياً وقدرة على التحكم بالقرار والسياسة الاقتصادية. لذلك فإننا نستطيع توقع نشاط فعال لتمتين الربط بين أطراف السياسة والمال الدولية والمحلية.

وأكثر ما تظهر في المسعى الحكومي التواق لتكرار أسطوانة المستثمرين وجذبهم، وجاهزية سورية لاستقبالهم، وفي مسعى أطراف سياسية في المعارضة إلى الدعوة لمؤتمر مانحين، والمشاركة الفاعلة في تنسيقه.

لا تملك قوى المال التقليدية المحلية والدولية إلا أن تفكر بإعادة الإعمار بالمعطيات القديمة للعلاقة الاقتصادية والمالية بين الخارج والداخل، والتي كانت تناسب مصالح الطرفين: «الممول والوكيل»، وهم يتجاهلون معطيات سياسية دولية تشير إلى أن إعادة الإعمار في سورية لديها فرصة هامة كي لا تكون كسابقاتها، أي: لديها فرصة هامة لتنجح بالتحول إلى نموذج اقتصادي سوري مستقل. وأبرز هذه المعطيات هو: أنه لدى أطراف دولية وفي مقدمتها الروس والصينيون محددات هامة: هي ضرورة نجاح إعادة الإعمار وعدم انتكاسها بالشكل الذي يعيد إنتاج الفوضى، ولدى الشعب السوري احتياجات وضرورات وتجربة لن تجعل مرور نموذج الإعمار التقليدي سهلاً على وكلاء المال الدولي.

إن أهم شرط لنجاح إعادة الإعمار هو إضعاف دور وتأثير قوى المال الدولية وهيمنتها على استقلال القرار الاقتصادي، وهو ما يتطلب الحد من علاقات الوكالة والارتباط بين قوى المال المحلية والدولية، لأن هذه العلاقة تحاول أن تضمن تبعية الاقتصاد السوري لمشاريع الربح والفوضى الدولية. أما التخلص من الدور الاقتصادي لوكلاء المال وضمان إعادة إعمار ناجحة فيدعمه الضعف المالي والسياسي للممولين في الغرب، وفشل المشروع السياسي المتطرف لقوى الفساد والمال المحلية في الطرفين، ولكن هذا النجاح لا يتوقف على ضعف أولئك فقط، بل يتطلب قوى سياسية تكون وكيلة السوريين، وتسعى جدياً لجعل القرار الاقتصادي بيد الشعب ولمصلحته، مع ما يتطلبه هذا السعي من إيجاد برنامج وآليات وتعبئة اجتماعية. وقوى من هذه النوع تتواجد دائماً وتلقى دعماً في الظروف السياسية الثورية كالتي يشهدها عالم اليوم، حيث يتراجع دور قوى المال الغربية وتوابعها الإقليمية التي تغوص في أزماتها، ويتقدم مشروع تنمية واستقرار دولي يواجه مشروع الفوضى ويطفئ حرائقه، ما يعطي فرصة جدية للاستقلال الاقتصادي والنجاح للدول التي تخرج من المعارك الضارية كسورية.

قطاع الصحة «مرضه مستعصٍ»

تراجع القطاع الصحي في سورية خلال سنوات الأزمة كغيره من القطاعات، من خلال الضرر الذي لحق بالمنشآت والبنى التحتية الصحية من جهة، وتراجع نصيب الفرد من مخصصات الإنفاق على الصحة في الموازنة العامة من جهة أخرى، قاسيون ومن خلال الاعتماد على البيانات الرسمية المتوفرة، بالإضافة إلى تقرير البنك الدولي الذي صدر مؤخراً "The Toll of War"، تقدم تقديراً لحجم الضرر والتراجع.

حصة الفرد من أموال الصحة تراجعت بنسبة 33%

لتقدير حجم الأموال التي تخصصها الحكومة لكل فرد بهدف تقديم الرعاية الصحية المطلوبة، يجب العودة إلى موازنة الدولة لعام 2017، حيث نجد أن مخصصات وزارة الصحة من الموازنة بلغت حوالي 40 مليار ليرة، وعند الأخذ بعين الاعتبار أن عدد سكان سورية لعام 2017 حسب تقديرات الأمم المتحدة يبلغ 18,270 مليون نسمة، نجد أن نصيب الفرد الواحد من الإنفاق على الرعاية الصحية يبلغ حوالي 2200 ليرة، وحوالي 4 دولار للفرد على أساس سعر الصرف 517 ليرة. وبالمقارنة مع موازنة 2011، حيث بلغت مخصصات وزارة الصحة حوالي 8 مليار ليرة عندما كان عدد سكان سورية يقدر بحوالي 23,5 مليون نسمة، نجد أن نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية بلغ حوالي 341 ليرة و 6 دولارات حسب سعر الصرف 50 ليرة. أي: أن حصة الفرد من الإنفاق على الصحة تراجعت خلال ست سنوات بنسبة 33%، وهي كانت قليلة وأصبحت أقل.

ويعتبر مبلغ 4 دولارات كنصيب للفرد من الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية مبلغاً قليلاً مقارنة بالمعدلات العالمية، حيث يبلغ المعدل الوسطي العالمي للإنفاق العام والخاص على الرعاية الصحية ما يعادل 1059 دولار في عام 2014 حسب بيانات منظمة الصحة العالمية، بينما بلغ في سورية حوالي 66 دولاراً فقط، وهو مبلغ منخفض جداً إذا ما قورن مع الأرقام العالمية ومع أغلب دول الجوار حيث بلغ حوالي 569 دولاراً في لبنان و187 دولاراً في مصر.

خسارة نصف الأطباء و16% من المنشآت

الضرر الأكبر والمباشر الذي لحق بالقطاع الصحي جرّاء الأزمة، هو في الدمار الكلي لبعض المنشآت الصحية والضرر الجزئي الذي حلّ ببعضها الآخر في محافظات عدة، بالإضافة إلى خسارة جزء من الكوادر والمعدات الطبية، فبحسب تقرير البنك الدولي، تعرضت المنشآت الطبية إلى 400 هجوم، بينما فقد حوالي 768 موظف صحة أرواحهم خلال سنوات الأزمة، بالإضافة إلى هجرة العديد منهم، وحسب تقارير دولية، غادر سورية ما لا يقل عن 15 ألف طبيب من أصل 30 ألف طبيب، وأنه حتى شهر شباط من عام 2017 فإن ستة من كل عشرة مرافق صحية في عشر محافظات شملها التقرير قد تعرضت لشكل من أشكال الضرر، وبشكل أوسع فإن 16% منها قد دمرت بشكل كامل بينما تعرض 42% منها إلى ضرر جزئي.

وتتفاوت درجة الضرر الذي لحق بالمرافق الصحية بين المحافظات، لتنال حلب الحصة الأكبر، حيث دمر تماماً ما يقدر بـ 35% من البنية التحتية الصحية فيها، كما تفاوت الضرر بين المرافق الصحية التابعة للقطاع العام وتلك التابعة للقطاع الخاص، لينال القطاع العام الحصة الأكبر، فحتى عام 2017، دُمّر أو تضرر ما يقدر بحوالي 60% من مستشفيات القطاع العام، و 48% من مستشفيات القطاع الخاص، وبشكل أكثر تحديداً، تم تدمير حوالي 11% من جميع المستشفيات العامة بالكامل، وتضرر ما نسبته 50% منها تقريباً. وفي القطاع الخاص، بلغت نسبة المستشفيات التي دُمرت بشكل كامل حوالي 9%، ولحق ما يقارب 40% منها مستوى من الضرر.

قديرات حاجات الرعاية الصحية في سورية لعام 2017 فتبلغ 459 مليون دولار بينما مجمل المساعدات الصحية لست سنوات 774 مليون دولار

الأمم المتحدة تشير إلى أن أكثر من 11,5 مليون سوري يحتاجون إلى عناية صحية عاجلة، من بينهم 1,2 مليون جريح. وأن واحداً من بين كل ثلاثة أطفال لا يحصل على اللقاحات المطلوبة، يضاف إلى هذا أن حوالي 3,1 مليون طفل وامرأة حامل ومرضع يعانون من نقص التغذية.

ويضاف إلى هذا أن الأمم المتحدة تقدر بأن حوالي 600 ألف سوري يعانون من الأمراض العقلية الحادة بينما 10% فقط من المراكز الصحية داخل البلاد تقدم رعاية وعلاج لهذا النوع من الأمراض.

أما تقديرات حاجات الرعاية الصحية في سورية لعام 2017 فتبلغ 459 مليون دولار، بينما مجمل المساعدات المصنفة مساعدات صحية للسوريين خلال ست سنوات قد بلغت 774 مليون دولار، في قطاع أصبحت مشاكله لا يمكن أن تحل عبر انتظار أموال المانحين الدوليين...

الضرر المباشر الذي لحق بالمرافق الصحية نتيجة الأزمة، وتراجع الإنفاق على الصحة، بالإضافة إلى مغادرة حوالي نصف الأطباء لسورية، كل ذلك أدى إلى تراجع القطاع الصحي كماً ونوعاً، كأحد أبرز أوجه الكارثة الإنسانية للسوريين جرّاء الأزمة..

المرافق الصحية في أربع محافظات - %

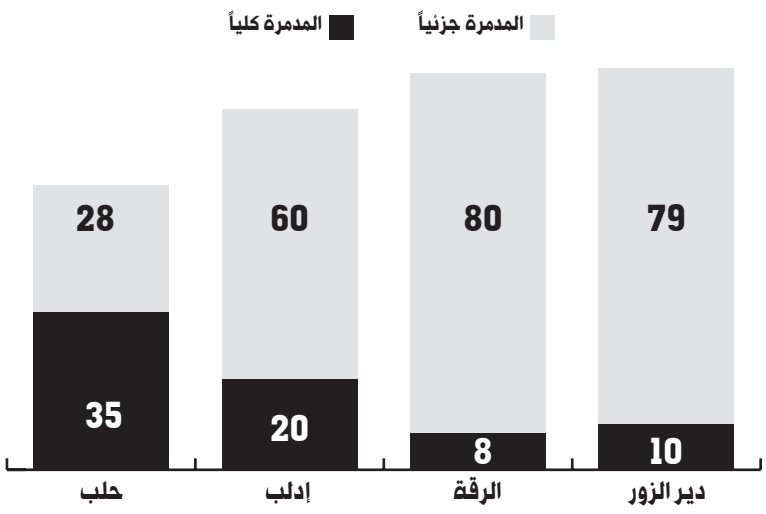

%50
غادر نصف أطباء سورية 15 ألف من أصل 30 ألف طبيب.

600
600 ألف سوري يعانون من الأمراض العقلية الحادة.

%32
ثلث الأطفال السوريين لا يحصل على اللقاح الضروري.

وجدتها

■ د. عروب المصري

المخدر أو السوط

في معرض حديثه عن الديمقراطية الغربية يشير الكاتب سيرجي قرة مورزا في كتابه «التلاعب بالوعي» إلى أدوات الهيمنة فيقول: إذا أردنا أن نتكلم بدقة فما إن تحوّل التلاعب بالوعي إلى تكنولوجيا للهيمنة، حتى صار مفهوم الديمقراطية نفسه شكلياً وخالصاً ويستخدم فقط كختم أيديولوجي. وهذا الختم لا يؤخذ على محمل الجد في أوساط المحترفين.
أشار غ. لاسويل في «موسوعة العلوم الاجتماعية» قائلاً: «ليس علينا أن نتنازل للدوغما الديمقراطية، التي يمكن للناس وفاقاً لها أن يحكموا بأنفسهم على مصالحهم الخاصة».
وبما أننا نتكلم عن الديمقراطية والشمولية، فيجب أن نَشْرد برهة لنبرز حالةً خاصة: ماذا يحدث حين تغرس فجأة بأسلوب ثوري قواعد «ديمقراطية» في مجتمع ذي تصورات «شمولية» عن الإنسان والسلطة؟ ليس مهماً، إن كان من يجلب الديمقراطية قوات المشاة العسكرية الأمريكية كما في هاييتي أو بنما «وفي منطقتنا العراق»، أو المظليون البلجيك كما في الكونغو، أو المثاليون المحليون كما في روسيا ربيع 1917.
ففي الأحوال جميعها لم تترعرع هذه الديمقراطية من «الإحساس بالسلطة» المتكون في الثقافة، بل جلبت كثمرة رائعة من ثمرات ما وراء البحار.
ينشأ هجين قد يكون مقبولاً إذا عملنا بعناية وحذر «مثل «الديمقراطية» اليابانية التي بنتها سلطات الاحتلال الأمريكية بعد الحرب» لكن هذا الهجين في أغلب الأحوال مرعب مثل موبوتو.
إن الإنسان ذا نمط الأفكار الليبرالية مقتنع أن الانتقال من العنف والقسر إلى التلاعب بالوعي هو تقدم هائل في تطور البشرية ويكاد يكون «نهاية التاريخ».
أما عن المنظرين فهم فرحون لهذا الانتقال إلى أقصى حد.
أما داخل المجتمع العلمي فالتقويمات عادة تكون أشد مراوغة. ففي كتابه «سيكولوجيا التلاعب» يقدم ي. ل. دوتسينكو استنتاجه الليبرالي مع بعض التحفظات: «يمكننا أن نتذكر عدداً غير قليل من أحداث الحياة، التي غدا فيها التلاعب خيراً ما دام يرفع مستوى التعامل مع غلبة العنف عليه، إلى غلبة التلاعب- أي: إلى معاملة أكثر إنسانية بالمعنى المعروف»
حجج أولئك الذين يرحبون بالانتقال من القسر إلى التلاعب بسيطة ومفهومة. السوط- مؤلم، أما المخدر الروحي فممتع. ما دام القوي سيجبر الضعيف لإرادته مهما كلف الأمر فليفعل ذلك بمساعدة المخدر وليس السوط.

aroub@kassioun.org

التنشيط والتثبيط والديالكتيك

اعتبر لوريا «عالم نفس سوفياتي» أن الحديث عن الدماغ وعلاقته بالجسد بطريقة التنشيط والتثبيط «تهدئة» شيء سخيف، فالجسد هو وحدة ديناميكية متكاملة، والأفضل اعتماد التنظيم وعدم التنظيم عندما نتطرق إلى عمل الجسد ككل والدماغ في الحالات المرضية وغير المرضية.

■ مروى صعب

فإذا أخذنا حالة مرضية واحدة كمثال، بالرغم من كونها ستؤثر على بعض أعضاء الجسد أو أغلبها «في حالات الأمراض المستعصية»، فإن معالجتها لا يمكن أن تكون بطريقة تنشيط أو تثبيط عامل من العوامل التي أدت إلى المرض، بل بإعادة تنظيم الخلل. الحديث للوريا عن الأمراض العصبية، والتي تتعلق بالنطق والقدرة على الحركة.

لوريا ورايش

اختص لوريا في العلوم العصبية بينما ذهب رايش إلى الأمراض الجسدية، وتحدث أيضاً عن دينامية الجسد وتفاعله مع الخارج. استعمل رايش الطاقة في أبحاثه، وطريقة التنشيط والتثبيط، التي يستعملها الدماغ للتواصل مع باقي أعضاء الجسد بحسب العلم الميكانيكي، غير موجودة في مصطلحاته، كونه انطلق من كون الجسد هو وحدة متفاعلة مع الخارج، فالتنشيط والتثبيط هما عمليتان مرتبطتان بما يحدث خارج الجسد وليس داخله، وبالحياة النفسية للفرد، وهذا كون رايش ركز في أبحاثه على الأمراض الجسدية التي ربطها بالعوامل النفسية، من هنا علاقتها مع الخارج تتأثر بحسب الفرد والمجتمع.

التنشيط والتثبيط

حديث علم النفس السوفييتي متقدم، مفاهيمه ونظرياته حول الإنسان والمجتمع لا تزال تحاكي مجتمعاتنا إلى اليوم. ولكن العلوم العصبية، البسيطة والمعقدة منها، تلك التي تدرس في المدارس أو التي تخاض من خلالها تجارب الأدوية والعمليات الطبية، لا تزال تصر على التعامل مع الجسد بطريقة التنشيط والتثبيط. وقد تكون الأدوية إحدى هذه السبل التي تستعمل من خلالها عملية التنشيط والتثبيط في التعامل مع الجسد. فالتقلص/الانقباض في العضل يؤدي في النهاية إلى أدوية الأعصاب، بحسب منطق التعامل الربحي لسوق الأدوية والطب الحالي، التي لا تتعلق مباشرة بالعضل بل بالعصب الذي يقوم بتهدئة العضل، عملية قريبة بما قد تفعله الحبوب المخدرة بالأعصاب.

السيطرة الأخلاقية

عملية أو طريقة التنشيط والتثبيط لا تبتعد كثيراً عن عمل الحكومات في النظام الرأسمالي، فهي تنشط أو تثبط أخلاق الشعوب بحسب اتجاهاتها السياسية.
خلال الحرب على فيتنام وبعدها، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بضخ العديد من الروايات والأفلام البطولية لجنودها وهم يقودون شعب فيتنام «إلى خارج الشيوعية»، مثلما دفعت وتدفع اليوم الآلاف من الدولارات لاستخباراتها بكتابة الروايات عن «بربرية» جمهورية كوريا الشعبية و«جنون زعيمها»، لتشكيل ما يطلق عليه البرت بندورا «عالم نفس كندي/أمريكي، أوكراني الأصل، مؤسس النظرية الاجتماعية المعرفية» المقارنة المفيدة، والنزوح من المسؤولية. فبعملية التنشيط تقوم هذه الحكومات بالتبرير الأخلاقي لخياراتها السياسية بحجة مقارنة ما تفعله بشيء «سيء» آخر «إن كان موجوداً أصلاً، ومنطقتنا خير مثال»، لنتخلص من المسؤولية الأخلاقية وتثبط خياراتها السياسية في أخلاقيات شعبها، وهكذا تسيطر على أخلاقياتهم، وتنجو بنفسها من الشعور بالذنب الجماعي أو الفردي الذي قد يصيب شعبها من جراء خياراتها السياسية. مثل: من يتحدث عن ضرورة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، عبر نشر الآلاف من المقاتلين الفاشيين، ويبررها بتقدمه المعرفي وتخلفنا المتوارث.

> **مثل من يتحدث عن ضرورة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط عبر نشر الآلاف من المقاتلين الفاشيين ويبررها بتقدمه المعرفي وتخلفنا المتوارث**

في التجريب

يشبِّه إنجلز العلوم الطبيعية التجريبية «بالتقاء الأضداد»، حيث يلتقي فيها المتقدم والخرافي في هذه العلوم، المتقدم من حيث الآلية والخرافي بإصرار العلوم الطبيعية التجريبية «السائدة» بإسقاطات آنية غير معتمدة على فكر، على العلوم. وكما يقول إنجلز أيضاً: إذا قلبنا المعادلة لأصبح قانون الديالكتيك الذي يعتبر غامضاً للغاية، للفلسفة المثالية بسيطاً. فإذا أدخلنا قانون الديالكتيك على العلوم أصبحت بسيطة المفهوم تحاكي حياتنا اليومية.

بيان مشترك من إيران وروسيا وتركيا

بصدد الاجتماع الدولي حول سورية في آستانا

بوصفها ضامنةً لمراعاة نظام وقف إطلاق النار في الجمهورية العربية السورية، فإن جمهورية إيران الإسلامية، والاتحاد الروسي، وجمهورية تركيا «وهي الدول التي سيشار إليها فيما يلي بـ«الضامنون»»:

■ ترجمة قاسيون

إذ يؤكدون مجدداً التزامهم القوي بسيادة واستقلال الجمهورية العربية السورية، وسلامة أراضيها؛

وإذ يسترشدون بأحكام قرار مجلس الأمن رقم 2254 «لعام 2015»؛

وإذ يرحبون بالتخفيض المهم للعنف على الأراضي السورية نتيجة التدابير الرامية إلى الحفاظ على نظام وقف إطلاق النار وتعزيزه:

يعربون عن ارتياحهم للتقدم المحرز في تنفيذ المذكرة المتعلقة بإنشاء مناطق تخفيف التصعيد في الجمهورية العربية السورية التي صدرت في 4/أيار/ 2017؛

يعلنون إنشاء مناطق وقف التصعيد وفقاً لمذكرة 4/أيار/2017 في الغوطة الشرقية، وفي أجزاء معينة في شمال محافظة حمص، وفي محافظة إدلب وأجزاء معينة من المحافظات المجاورة «محافظات اللاذقية، حماه، وحلب»، وفي أجزاء معينة من جنوب سورية أيضاً «استناداً إلى مبادرة الاتحاد الروسي كضامن لعملية آستانا، بهدف ضمان نظام وقف إطلاق النار، وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، ومواصلة القتال ضد الإرهاب»؛

يشددون مرة أخرى على أن إنشاء مناطق تخفيف التصعيد والمناطق الأمنية هو تدبير مؤقت تكون مدته في البداية 6 أشهر، ويتم تمديده تلقائياً على أساس توافق آراء الضامنين؛

يؤكدون على أنه، وتحت أي ظرف من الظروف، فإن إنشاء مناطق وقف التصعيد المذكورة أعلاه لن يقوض سيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية؛

يخصصون قوات لمكافحة التصعيد من الضامنين الثلاثة، على أساس الخرائط المتفق عليها في أنقرة بتاريخ 8/أيلول/2017، ووفقاً للشروط المتعلقة بنشر قوات مكافحة التصعيد التي أعدها الفريق العامل المشترك حول وقف التصعيد على أساس مؤقت في المنطقة الأمنية في منطقة التصعيد في محافظة إدلب وأجزاء معينة من المحافظات المجاورة « محافظات اللاذقية، حماه، وحلب» بهدف منع الحوادث والاشتباكات بين الأطراف المتنازعة «حكومة الجمهورية العربية السورية وجماعات المعارضة المسلحة التي انضمت إلى نظام وقف إطلاق النار والتي سوف تنضم إليه»»؛

يشكلون مركز تنسيق إيراني– روسي– تركي مشترك يهدف إلى تنسيق أنشطة قوات مكافحة التصعيد في مناطق وقف التصعيد؛

يشددون على التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيم داعش والنصرة وكل الأفراد والجماعات والكيانات المرتبطة والمتحالفة مع القاعدة أو داعش، نتيجة لإنشاء مناطق وقف التصعيد المذكورة أعلاه، وتؤكد من جديد تصميمها على اتخاذ كل التدابير اللازمة لمواصلة مكافحتها داخل مناطق وقف التصعيد وخارجها؛

يؤكدون على ضرورة أن تتخذ الأطراف المتنازعة تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن المعتقلين/ المخطوفين وتسليم الجثث، فضلاً عن تحديد هوية الأشخاص المفقودين، من أجل تهيئة ظروف أفضل للعملية السياسية والوقف الدائم لإطلاق النار؛

يركزون على الحاجة إلى الاستفادة من مناطق وقف التصعيد من أجل الوصول السريع والآمن للمساعدات الإنسانية، ويذكرون في هذا الصدد بالأحكام ذات الصلة من مذكرة 4/ أيار/2017؛

يدعون مراقبي عملية آستانا وأعضاء المجتمع الدولي المهتمين الآخرين لدعم عملية وقف التصعيد، وتحقيق الاستقرار في سورية، وذلك من خلال وسائل من بينها تقديم مساعدات إضافية إلى الشعب السوري، وتيسير الإجراءات الإنسانية المتعلقة، والحفاظ على التراث التاريخي، واستعادة أصول البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المرافق الاجتماعية والاقتصادية؛

يطالبون الأطراف المتنازعة، وممثلي المعارضة السورية، والمجتمع المدني، لاستخدام الظروف المواتية الناشئة من أجل تكثيف الجهود الرامية لإعطاء دفعة للحوار بين السوريين والمضي قدماً في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، فضلاً عن المبادرات الأخرى، وأن تفعل ذلك على نحوٍ عاجل؛

يعيدون تأكيدَ عزمهم على مواصلة تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم بتاريخ 4/أيار/2017 والقرارات الأخرى التي اتخذت في وقتٍ سابقٍ في إطار عملية آستانا.

يعرب الضامنون عن امتنانهم الصادق لسعادة رئيس جمهورية كازخستان، نور سلطان نزاربايف، والسلطات الكازاخية لاستضافتها الاجتماع الدولي السادس رفيع المستوى حول سورية في آستانا.

يقرر الضامنون عقد الاجتماع الدولي المقبل رفيع المستوى بشأن سورية في آستانا في نهاية شهر تشرين الأول لعام 2017.

■ آستانا
15 أيلول 2017

لماذا يهاجمون «الإخوان المسلمين»؟

بدأت خلال الفترة الأخيرة أصوات «من نوع خاص» تصعد هجومها على جماعة «الإخوان المسلمين»، بل وتحملها المسؤولية الكاملة عما وصلت إليه «أحوال الثورة»، ابتداء من تسليح الحراك السلمي و«أسلمة الثورة»، ومروراً بطلب التدخل الخارجي والارتباط بالأجندات الإقليمية والدولية، والسيطرة على كيانات المعارضة التي تم استحداثها خلال الأزمة، من المجلس الوطني إلى الائتلاف إلى الهيئة العليا، ووصولاً إلى إعلان تلك الجماعة عدواً للشعب السوري وللثورة السورية...

■ مهند دليقان

قد يطرب البعض للكلام السابق، لأنه كلام حق بمعظمه، لكن ما ينبغي الوقوف عنده جدياً هو توقيت هذا الكلام، وطبيعة الأصوات والتي «من نوع خاص» التي تقود هذا الهجوم؛ فنحن لا نتحدث هنا عن القوى الوطنية الجدية التي لم تته يوماً عن حقيقة عمالة هذه الجماعة تاريخياً، ولا عن حقائق ارتباطها وولوغها بالدم السوري، بل نتحدث عن أصوات لها نكهة «يسارية» و«علمانية» و«ليبرالية»، ساندت طوال الأزمة التدخل الخارجي إما بشكل وقح وعلني، أو بشكل أكثر وقاحة ونفاقاً عبر رفضها للفيتو الروسي الصيني المكرر، الذي منع تدخلاً على الصيغة الليبية والعراقية، وإقرارها الكامل غير المنقوص بالرؤية الغربية بالذات للأزمة السورية، بمفرداتها كلها.

هؤلاء أنفسهم، «اليساريون» المتماهون كلياً ضمن مشروع الإخوان نفسه، يهاجمون اليوم الجماعة ويحاولون تحميلها مسؤولية فشلهم وفشلها، وفشل المشروع الغربي من ورائهم ولماذا؟

التفسير واضح، فالقوى المتراجعة إذ تنقسم وتتشرذم، فإنها تحتاج دائماً كبش محرقة علّ النيران تنشغل به عنها...

بكلام آخر، فإنّ هذه المجموعات الغربية الهوى والخطاب، والمنافقة عبر أشكال «يسارية» و«علمانية» وليبرالية، تحاول إعادة تقديم البرنامج الإخواني– الغربي نفسه، مع ما يلزمه من تعديلات يفرضها الواقع ولا فكاك منها، ولكنها تعيد التقديم هذا ضمن أشكال «ثورية» و«يسارية» و«علمانية»... ولعل نصيب هذه المحاولات من النجاح، يزيد قليلاً عن محاولات تأهيل جبهة النصرة، ولكن قليلاً فقط!

الكباش الخليجي... و«الواقعية» الأمريكية

منذ اندلاع الأزمة الخليجية في حزيران الماضي، لم تتوقف جهود الوساطة الموكلة إلى الكويت بالتنسيق مع الولايات المتحدة على مدار الساعة، ولا حتى التحركات التركية المستمرة في هذا الصدد، وهو ما يطرح تساؤلاً - بعد أربعة أشهر من انفجار هذه الأزمة- حول المعرقل الأساسي لحل هذه الأزمة سياسياً، من بين عشرات العراقيل التي تكتنف هذا الحل...

لهجة التهديد السعودية هذه وما هو متاح لها من رفع سقوف التصعيد الخطابي لا يمكن أن تمر بهذه الطريقة لولا وجود ضمانات أمريكية مستترة

■ فادي خضر

يبقى موقف واشنطن هو المعرقل الأساسي في هذه الأزمة، وما يترتب عليه من مواقف قطرية وسعودية، في تعاطيهما المتبادل ضمن تفاصيل هذه المعركة السياسية- الاقتصادية والإعلامية، وتبقى عملية فهم التبدلات اليومية على خط هذه الأزمة، مرهونة بفهم الموقف الأمريكي منها، كونه اللاعب الأساس في هذا الخلاف.

واشنطن الحيادية!

زيارات متتالية لعسكريين أمريكيين إلى قطر، وبيانات متتابعة من البيت الأبيض حول دعم واشنطن لجهود الوساطة الكويتية، وحل الخلاف على أساس الحوار، ولقاءات مع أمراء الكويت وقطر والسعودية والإمارات دورياً لبحث الأزمة، ولا انتقاد صريح لأي طرف من الأطراف، ولا ميل لدعم طرف بشكل واضح وعلني على حساب الآخر، هذا هو ملخص السلوك الأمريكي في الملف الخليجي، لكن هذه الحالة الأمريكية – وإن تضمنت حقيقة اللعب الأمريكي على وتر خلافات الحلفاء قطر- السعودية، من باب ضمان وجودها كربيب لسياسات دول الخليج- إلا أن الجزء الأكبر من الموقف الأمريكي هو: العمل وفقاً لما يمكنها – بوزنها الحالي- أن تفعله، أكثر مما هو خيار واعٍ تتخذه في تعاملها مع حلفائها. والمقصود هنا بـ«الواقعية» الأمريكية هو: الخلاف الجاري داخل أروقة صناع القرار في الإدارة الحالية وفي جهاز الدولة الأمريكي، حول المفاضلة بين الحليفين القطري والسعودي، والذي يبدو أنه لم يحسم بعد، ومتروك مرحلياً طالما أنه «مسألة ثانوية»، بالنظر إلى الأزمات الدولية الكبرى والتي تعد واشنطن جزءاً منها.

وما يؤكد حالة المراوحة الأمريكية في خيارها، هو: تكرار هذه الحالة في اليمن مثالاً، وعدم قدرة واشنطن على اتخاذ قرار نهائي بالتدخل إلى جانب السعودية في حربها، رغم وجود بعض النوايا داخل مراكز القرار الأمريكي والتي حاولت التدخل العسكري تجريبياً عن طريق الإنزالات الجوية لا أكثر، ومثلها الموقف الأمريكي من الأزمة الليبية، وحسم الاصطفاف إلى جانب أحد الطرفين المتنازعين، والأهم من بين التناقضات داخل الإدارة الأمريكية هو: الصراع حول الملف النووي الإيراني، الذي ما زال مستمراً حتى اليوم داخل الإدارة الأمريكية، مع ميل نسبي نحو التهدئة مع إيران، والقول هنا بأهمية الملف النووي الإيراني، كمثال على التناقضات الأمريكية، كونه يرتبط بموضوع البحث «وهو الأزمة الخليجية»، طالما أن أول مطالب دول الحصار هو: إلحاق قطر بالسياسات السعودية اتجاه إيران إلحاقاً تاماً، وربما تكون هذه الأزمة في أحد أهم جوانبها هي «أزمة مصغرة» بين «المتشددين والقانعين» داخل واشنطن بالاتفاق النووي الإيراني والطريقة التي انتهت إليها مفاوضات إغلاق هذا الملف، فالمتشددون يغمزون للسعودية باستمرار التصعيد، بينما تدفع القوى القانعة بواقع الحال اتجاه الإبقاء على الأزمة ضمن الحدود المقبولة.

بنود المصالحة... وشروطها

من هنا، يمكن الدخول إلى تحليل المطالب السعودية الأشبه بمطالب إذلال للخصم السياسي. نورد فيما يلي جزءاً منها:

إن صحت التسريبات حول ورقة مطالب «دول الحصار»، المكونة من 13 بنداً، وهو ما لم تنف صحته السعودية ولا قطر، وسط اتهامات إماراتية لقطر بتسريب هذه الورقة، فإن المطالب بمضمونها، تعني طلب إذعان سياسي قطري مطلق للسعودية تحديداً، حيث جاء في بندها الأول: «إعلان قطر رسمياً عن خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وإغلاق الملحقيات...»، وجاء ثانياً: «الإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية الجاري إنشاؤها حالياً، ووقف أي تعاون عسكري مع تركيا داخل الأراضي القطرية».

كما جاء في البنود، «التعويض عن الضحايا والخسائر كافة، وما فات من كسب للدول الأربعة، بسبب السياسة القطرية، خلال السنوات السابقة، وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع في قطر»، وبنود أخرى متعلقة بوقف دعم التنظيمات الإرهابية.. إلخ.

بغض النظر عن دقتها، تكرِّر هذه الورقة مضمونها بشكل آخر في آخر قمم الجامعة العربية، وما جرى من ملاسنات وصدامات بين مندوبي السعودية والإمارات من جهة، والمندوب القطري من جهة أخرى، فالمندوب السعودي في الجامعة العربية، وسفير بلاده في مصر أحمد قطان، رد على كلمة المندوب القطري سلطان المريخي، التي أثنى فيها على علاقة بلاده مع إيران، بالقول: «هنيئاً لكم بإيران وإن شاء الله عما قريب سوف تندمون على ذلك»، مضيفاً في السياق ذاته: «عليكم أن تعودوا إلى رشدكم، نحن لا نريد تغيير نظام الحكم لديكم، لكن عليكم أن تعوا جيداً أيضاً أن المملكة العربية السعودية قادرة أن تفعل أي شيء تريده إن شاء الله».

هل ستنجح السعودية في رمي كرة النار خارج حدودها طالما أنها شاركت في دعم الإرهاب أيضاً كما قطر؟

لهجة التهديد السعودية هذه، وما هو متاح لها من رفع سقوف التصعيد الخطابي، لا يمكن أن تمر بهذه الطريقة لولا وجود ضمانات أمريكية مستترة، وبالتالي، فإن السعودية ماضية في تأجيج الخلاف طالما ألّا ضغوط دولية أو إقليمية لتحويل مسار الأزمة باتجاه الحوار، فالصحافة السعودية سبق أن استهزأت بجهود تركيا لحل الخلاف، وسبقتها إشارات ضمنية تتضمن معاتبة للكويت التي لم تنضم إلى حلف «دول الحصار».

هنا، تبدو الأزمة بعيدة الحل في المرحلة الحالية، ومعتمدة على غيرها من التغيرات الدولية والإقليمية، دون أن نشهد انعطافات كبرى، كالتي تتمناها السعودية، بانهيار قطر اقتصادياً نتيجة الحصار المفروض عليها، أو إمكانية القيام بعمل عسكري ترفضه موسكو وأنقرة وطهران بشدة، لكن في الوقت نفسه، أصبحت دول الخليج في طور جديد من سياساتها الإقليمية والدولية، وتحاول – مرغمة- تسويق نفسها كدول تحارب الإرهاب وتشارك في حل الأزمات، وهو دليل تراجعها عن سياساتها الإقليمية التي ساهمت في إشعال المنطقة طوال السنوات الماضية، لكن هل ستتحمل قطر وحدها فاتورة السنوات القاسية التي عاشتها المنطقة بعد تصاعد الحراك الشعبي قبل حوالي ثماني سنوات؟ وهل ستنجح السعودية في رمي كرة النار خارج حدودها طالما أنها شاركت في دعم الإرهاب أيضاً كما قطر؟

موسكو تلوح بـ«أفكار جديدة» للحل الكوري

لا تزال تتفاعل عوامل الأزمة في شبه الجزيرة الكورية، مع تصاعد حدة التهديد من الجانبين، وفرض مجلس الأمن الدولي عقوبات جديدة على كوريا الديمقراطية، فيما يلي، نعرض أحد جوانب الموقف الصيني من الأزمة الكورية، كما ورد في مقال الخبير في الشؤون الدولية، خوا يي وان، والذي تم نشره في صحيفة «الشعب» الصينية اليومية.

■ إعداد: مالك موصللي

لم يكن مستغرباً فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات أكثر صرامة على كوريا الديمقراطية بعد تجربتها النووية الأخيرة. حيث اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم 2375 الذي يتضمن عقوبات جديدة صارمة ضد كوريا.

أشار ريابكوف إلى خطورة استمرار الدوامة الحالية عندما يتم اعتماد السيناريو نفسه للتعامل مع القضية مرة تلو الأخرى رغم وجود ما سماه «أفكاراً جديدة» ممكنة لحل الموضوع الكوري

العقوبات غير نافعة

يعتبر الشعب الكوري أكبر ضحايا الأزمة الكورية مع تصاعد حدة التوتر في شبه الجزيرة. وقد أصدر مجلس الأمن سابقاً تسعة قرارات عقوبات ضد كوريا الديمقراطية على مدار السنوات العشر الماضية بهدف الضغط عليها لتتراجع عن برنامج تطوير الأسلحة النووية والتوقف عن تكرار إطلاق الصواريخ، ولا تهدف كل الدول الموافقة على العقوبات لتهديد معيشة الشعب الكوري، في محاولة لتجنب الرصاص الذي يؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني في كوريا، بيد أنه خطوة في إطار المحافظة على نظام عدم الانتشار النووي في المجتمع الدولي.

مما لا شك فيه أن العقوبات الاقتصادية الموسعة التي فرضت على كوريا ستؤثر على معيشة الشعب. فعقب تنفيذ العقوبات التسع، باتت 90% من صادرات بيونغ يانغ محظورة، وجرى تعليق واردات الغاز الطبيعي المسال، وانخفضت واردات النفط الخام والمنتجات النفطية بشكل كبير.

إن الأمن والسلام في شمال شرق آسيا هو الأكثر تضرراً مع تصاعد حدة التوتر في شبه الجزيرة، وهي المسألة التي يمكن اعتبارها واحدة من المفرزات التي لا تزال على قيد الحياة من حقبة الحرب الباردة.

زادت القضية النووية في شبه الجزيرة من عوامل التعقيد والارتباك في الوضع الأمني في شمال شرق آسيا. وللاعتبارات الخاصة بالأمن القومي والاستقرار السياسي، تعمل كوريا الديمقراطية على ترسيخ معادلة الردع في المنطقة، معتمدة في ذلك على تطوير قدراتها النووية في وجه التهديد الأمريكي الوشيك من أراضيها.

بدورها، تنظر الولايات المتحدة إلى القضية الكورية انطلاقاً من استراتيجيتها في آسيا والمحيط الهادئ، وتظن أنها بالقوة يمكن أن تجبر بيونغ يانغ على التخلي عن تطوير أسلحتها النووية. لكن، العقوبات والضغوطات المفرطة، كما أثبتت التجربة، تجعل كوريا وغيرها من الدول التي تعرضت للحصار الأمريكي، أكثر قدرة على إيجاد الأدوات اللازمة لضمان سلامتها.

وحسب التصريحات الروسية الصينية المشتركة، فإن المجتمع الدولي لن يعترف أبداً بالوضع النووي لكوريا الديمقراطية، كما أنه ليس على استعداد لرؤية الحرب تبتلع شبه الجزيرة الكورية مرة أخرى. ويمكن القول: إن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية والمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة هو موضوع اتفاق مشترك للمجتمع الدولي.

الموقف الروسي من المبادرة الألمانية

أكد نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، أن موسكو مهتمة باقتراح خاص بتبني نموذج تسوية القضية النووية الإيرانية لحل قضية كوريا الديمقراطية، لكنه شكك في جدوى مقارنة وضع الدولتين ومواقفهما.

وقال ريابكوف: إن روسيا تقدر الاقتراح الذي قدمته المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، حول اعتماد تجربة مفاوضات «5+1» مع إيران، لاستئناف الحوار مع بيونغ يانغ، موضحاً أن الوضع الحالي في كوريا يتطلب تبني مقاربة مبدعة، ومشيراً إلى خطورة استمرار الدوامة الحالية، عندما يتم اعتماد السيناريو نفسه للتعامل مع القضية، مرة تلو الأخرى، رغم وجود ما سماه «أفكاراً جديدة» ممكنة لحل الموضوع الكوري.

وشدد ريابكوف على أنه لا تجوز المقارنة بين قضيتي إيران وكوريا الديمقراطية «كملفين متوازيين»، موضحاً أن: «ما يميز كوريا الشمالية عن إيران يكمن في أنها تحولت إلى دولة طورت فعلاً تكنولوجيا الأسلحة النووية، لدرجة تسمح لها بإجراء اختبارات لقنابل نووية والتحرك نحو التطوير المستدام لوسائل نقل الأسلحة النووية وتحديداً الصواريخ الباليستية... خلافاً للحالة الإيرانية».

الصورة عالمياً

• أعلن «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة أن الاتحاد الأوروبي يخسر 3,2 مليار دولار شهرياً بسبب العقوبات المفروضة على روسيا منذ عام 2014، والتي أدت إلى نتائج عكسية على أوروبا.

• أبحر، الأسبوع الماضي، أسطول صيني بحري من ميناء في تشينغداو في مقاطعة شاندونغ بشرق الصين إلى فلاديفوستوك بروسيا للمشاركة في تدريب عسكري مشترك مع البحرية الروسية.

• قال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف: إنه يجب أن يكون هنالك تنسيق بين إيران وروسيا، فيما يخص الاتفاق النووي الإيراني، والسياسات الأمريكية في هذا الصدد.

• تظاهر عشرات آلاف الفرنسيين في باريس وكبرى المدن الفرنسية احتجاجاً على تعديل قانون العمل الذي يتمسك به الرئيس إيمانويل ماكرون، رغم معارضة النقابات العمالية وجزء من الأحزاب السياسية.

• أعرب مجلس الأمن الدولي، الأربعاء الماضي، عن «قلقه العميق إزاء العنف في ولاية راخين «راكان» في ميانمار»، حيث اضطر حوالي 400 ألف من سكان الولاية للفرار إلى بنجلادبش.

• طالب المستشار المصري، نبيل صادق، بإقامة شبكة دولية للمعلومات المتعلقة بقضايا الإرهاب لتكون متاحة لأعضاء الجمعية الدولية للمدعين العموميين في بلدان العالم كلها.

مقاومة المؤسسات الدولية السائدة:

مع اشتداد الأزمة الرأسمالية، وانعكاس ذلك على المؤسسات الدولية التي نشأت في أعقاب النصف الثاني من القرن العشرين، لم تعد عملية انتقاد الآلية التي تعمل وفقها هذه المؤسسات حكراً على أولئك «الحاقدين على الرأسمالية» فحسب، بل باتت حتى تلك الكوادر التي عملت طويلاً في هذه المؤسسات تقدم على مثل هذا النقد. فيما يلي تعرض «قاسيون» جزءاً من حوار مع الاقتصادي والمحلل الجيوسياسي، بيتر كونيغ، الذي عمل سابقاً كعضو في كادر البنك الدولي.

■ **بيتر كونيغ**
تعريب وإعداد: عروة درويش

● استناداً إلى سنوات عملك في البنك الدولي، هل تساعد هذه المنظمة الدول الفقيرة على تحقيق النمو؟

لطالما سيطرت الولايات المتحدة على البنك الدولي، ولكن في السنوات الأولى له وحتّى حلول الثمانينات– وهو الوقت الذي بدأ فيه اعتماد واشنطن على النيوليبرالية– قام البنك الدولي بتمويل وتنفيذ بعض المشاريع «الأساسية» في المناطق الريفية، مثل: توسيع أنظمة مياه الشرب والصرف الصحي وإيصال مياه الشرب إلى القرى، ممّا يزيد في إنتاجية المجتمعات المحليّة، ويزيد نسب الالتحاق بالمدارس وخصوصاً للفتيات، ويقلل من أمراض الأمعاء والإسهال، ممّا يقلل من وفيات الأطفال واعتلالهم.

وقد تمّ بناء مراكز صحيّة في الأرياف، وتشجيع وتمويل الزراعة في الملكيات الصغيرة، وذلك كله لمصلحة سكّان الريف الفقراء. وبالتأكيد، هدفت الأجندة الخفية إلى حمل هذه المجتمعات المحلية على دعم الحكومة المركزية التي زودتهم بخدمات احتياجاتهم الأساسية.

مضى وقت طويل على مشاريع التحسين الاجتماعي تلك. حلت قروض ما يسمّى بـ «التكيّف الهيكلي» ابتداءً من الثمانينات بشكل تدريجي محل مشاريع التخفيف من حدّة الفقر التي ذكرتها. وقد ازدادت نسب قروض «التكيّف الهيكلي»، والتي أدعوها أنا بـ«الشيكات على بياض»، الممنوحة للحكومات في التسعينيات بسرعة كبيرة.

تتستّر «الشيكات على بياض» اليوم بملامح أخرى غير التكيّف الهيكلي «وهو المصطلح الذي بات له وقع سيء حتّى في وسائل الإعلام السائدة». يطلق عليها اليوم اسم «قروض القطّاعات» و«قروض البرامج» و«دعم الموازنة». ومهما كان الاسم الذي يطلق عليها، فإنّ لقروض «الشيكات على بياض» الهدف ذاته: استعباد الدول المقترضة بالديون. وأكثر من ذلك، تستهلك الدول المقترضة مواردها الطبيعية التي يطمع الغرب بها، من أجل الحفاظ على نمط حياة الأوليغارشيّة الفارّة، ومن أجل تغذية صناعات التسلح.

لكنّ المديونية «الرسمية» للبنك الدولي وصندوق النقد تلحق ضرراً أكبر من مجرّد زيادة الدَّين الوطني لمصلحة مؤسسات «بريتون وودز». وتمثّل قروض المؤسسات الماليّة الدولية هذه منح الضوء الأخضر لصيارفة القطّاع الخاص، لإقراض المزيد من المال للدول التي يحكمها قادة فاسدون. لذلك، فإنّ «أثر الرفع المالي **leverage effect**» لإقراض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو ضعف إقراضها الحقيقي. وهنا، يجب طرح السؤال التالي: من هو الأسوأ، الفاسد أم المفسد؟ برأيي إنّ من يقدّم المال بكامل الدراية للقادة غير الحصينين، وهم عادة القادة الذين ثبّتهم الغرب كدمى له، هم من يتحملون الجزء الأكبر من اللوم.

في النهاية، هذه هي الطريقة التي قام بها الغرب – وأقصد أوروبا على وجه الخصوص– باستعباد ونهب واغتصاب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لقرونٍ عدة. لذلك، فإنّ ما يفعله البنك الدولي اليومَ هو مجرّد استمرارٍ معاصر للاستعمار يتنكر بشكلِ مساعداتٍ إنمائية.

تمثّل اليوم القروض من شاكلة «الشيكات على بياض» ما يقرب من 90% من محفظة قروض البنك الدولي. لقد أصبحت هذه القروض مجرّد أدوات لشراء مسؤولي الحكومات الفاسدين، من أجل زيادة دَينهم الوطني وزيادة اعتمادهم على الشركات الضارية وأنظمة التمويل الغربية. إنّها استعمار معاصر ولا علاقة لها بتطوير الدول الفقيرة، بل على العكس من ذلك، فهي تجعلها تابعة للدَّين من أجل استغلالها بسهولة.

تمّ تصميم النظام النقدي الغربي الحالي لعملة الدولار الأمريكي المصدَّرة دون غطاء من قبل الولايات المتحدة خصيصاً من أجل السيطرة على الاقتصاد العالمي

● كيف يقوم النظام النقدي الدولي بمساعدة الولايات المتحدة على إبقاء سيطرتها على الاقتصاد العالمي؟

لقد تمّ تصميم النظام النقدي الغربي الحالي لعملة الدولار الأمريكي المصدَّرة دون غطاء من قبل الولايات المتحدة، خصيصاً من أجل السيطرة على الاقتصاد العالمي. وقد تمّ إنشاء اليورو أيضاً من الولايات المتحدة كعملة دون غطاء على غرار الدولار «المال دون غطاء ليس له ما يدعمه، ويتم تأسيس قيمته بناءً على مرسوم حكومي، ويمكن للبنوك الخاصّة أن تنتجه بنقرة على الحاسب على شكل ديون».

لعلنا نفلح إن تذكرنا في هذه المرحلة بأنّ اليورو لم ينتجه لا الاتحاد الأوربي ولا أوروبا، بل أنتجته الولايات المتحدة. إنّه نتاج محض للأفكار التي تبلورت وتطورت أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص. قال تشرشل في خطابه الشهير للشباب الأكاديمي في جامعة «زيورخ» عام 1946: «هنالك علاج... سوف يجعل من أوروبا في غضون سنوات... حرّة... وسعيدة. إنّه إعادة تشكيل الأسرة الأوربية، أو أن نقوم بقدر الإمكان بتوفير هيكل لها يمكّنها من العيش بسلام وأمان وحريّة. علينا أن نبني نوعاً من الولايات المتحدة في أوروبا». كان تشرشل في حينه – شبيهاً بالزعماء الأوربيين المرتبطين بالولايات المتحدة اليوم، والذين ينطقون بلسانها، ويعبّرون عن أفكار واشنطن– مثل حصان طروادة لأوروبا.

لقد أنشأت واشنطن عام 1944 ما يسمّى بمؤسسات «بريتون وودز»: البنك وصندوق النقد الدوليين. كان البنك الدولي يدير أموال «مشروع مارشال» البالغة 13 مليار دولار أمريكي «بحساب اليوم تقدّر بحوالي 130 مليار دولار» المقدمة من الولايات المتحدة، والتي أنشئ لأجلها البنك الألماني لإعادة الإعمار والتطوير في ألمانيا. لقد كانت أموال «مشروع مارشال» هي أول صناديق التنمية المشتركة لأجل أوروبا.

كان صندوق النقد الدولي «ينظم» العملات القابلة للتحويل من أوروبا وكندا وأستراليا ونيوزلندا واليابان، ثمّ يربط الدولار الأمريكي بمعيار الذهب الذي وضعه صندوق النقد الدولي بناءً على أمر من بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي: 35 دولار أمريكي مقابل كلّ أوقية ذهب. لقد كانت مهمة الصندوق في الواقع مراقبة الالتزام بمعيار الذهب من أجل

مستقبل أوروبا مع الشرق

تعزيز ارتباط أو اتكال العملات الأخرى على الدولار.

عندما تخلّى نيكسون عام 1971 عن «معيار الذهب»، أصبح الدولار الأمريكي بواقع الحال هو العملة المرجعية للعالم، أي: العملة الاحتياطية الرئيسة للدول حول العالم. لقد كانت هذه الخطوة ذكية ولكنّها «ميكيافيللية»، أعطت بنك الاحتياطي الفدرالي قوّة غير محدودة لطباعة الدولار على هواه. وبشكل متزامن مع ذلك، حرص جورج بوش الأب على أن تبقى السعودية على رأس منظمة «أوبك» وألّا تسمح بتداول «الهيدروكربون» بعملات غير الدولار. وستقوم الولايات المتحدة في المقابل بحماية المملكة السعودية عسكرياً، وهو ما أعقبه غرس العديد من القواعد العسكرية.

وكنتيجة لتداول البترول بالدولار الأمريكي، فقد زاد الطلب على الدولار بشكل أكبر وتصاعدي، ممّا ترك مساحة غير محدودة نظرياً لإنتاج الدولار من أجل تمويل الحروب والنزاعات التي تحرّض عليها الولايات المتحدة، ولتمويل الأجندات الكاذبة وتمويل الحروب بالوكالة حول الكوكب. كلّ دولار يجري إنشاؤه يعني بأنّ الدين الأمريكي غير موضوعي لسببين: الأول: أنّ العالم بأسره سيتحمّل الدَّين، حيث أن خزائن احتياطياته مليئة بالدولار. والثاني: أنه لم يكن من المقرر أن تدفع الولايات المتحدة ديونها على الإطلاق. وكما قال آلان غريسبان، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفدرالي، ردّاً على سؤال صحفي عن كون الولايات المتحدة قادرة على دفع ديونها: «سوف لن ندفع أبداً ديوننا، طالما بإمكاننا فقط أن نطبع مالاً جديداً». وهذا يؤكد انطباق مبدأ الهرم على النظام النقدي المعتمد على الدولار: ينشأ الدولار كدين يحمل فائدة، وتُدفع هذه الفائدة بدَين جديد.

اليونان: هي إحدى أكثر الأمثلة فداحة على هذه الحال، حيث أنها تختنق بائسة في نظام النقد الاحتيالي. الاستخدامات الأخرى لهرم الدولار، أو «مخطط بونزي» هو العقوبات التي تنزل بالدول التي لا تطيع الهيمنة الاستبدادية للإمبراطورية، أو مصادرة الأصول الخارجية لهذه الدول وعرقلة حسابات العملات الأجنبية في الخارج... إلخ. إن هذا كله ممكن لأنّ العالم يعتمد على الدولار الاحتيالي الذي يهيمن على التجارة الدولية. مع تريليونات الدولارات التي تطفو على الكوكب، فمن الممكن التلاعب بأية عملة تبادلية، بما في ذلك الذهب. ويتم ذلك على أكمل وجه عبر بنك التسوية الدولي «BIS» المملوك للقطّاع الخاص بأكمله، والذي يهيمن عليه «روتشيلد وشركاه»، وعبر بنك الاحتياطي الفدرالي «FED»، المملوك أيضاً للقطّاع الخاص بأكمله.

الخبر السار هو: أنّ ما سبق ذكره يتغيّر بسرعة. حيث إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو أحد آمال التغيير، ليس فقط بالنسبة لبريطانيا وأوروبا بل للعالم بأسره. إنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي هو قرار واعٍ صدر عن غالبية مواطني بريطانيا الذين نالوا كفايتهم من النظام النقدي والاقتصادي الفاسد الذي يسود العالم، والذي يشكّل الاتحاد الأوربي مجرّد دمية له. وفقاً لمختلف الاستطلاعات، فإنّ أغلبية معتبرة من مواطني الدول المنتمية للاتحاد الأوربي يسأمون من الاتحاد ومن سياساته النقدية المفروضة بالقوانين والقرارات، والتي تحرم الدول الأعضاء بشكل تدريجي وثابت من سيادتها.

عندما تخلّى نيكسون عام 1971 عن «معيار الذهب» أصبح الدولار الأمريكي هو العملة المرجعية للعالم أي العملة الاحتياطية الرئيسة للدول حول العالم

يدرك الناس أيضاً تحريض واشنطن- بروكسل لأزمة أوروبا في عام 2007- 2008 والتي لا تزال مستمرة، وقد تمت من أجل تأمين الدولار من الانخفاض أمام اليورو، خوفاً من أنّ يستبدله بشكل تدريجي كعملة احتياطي عالمية. إنّ خنق اليونان، التي تمّ اتهامها بجرم دَينها «المرتفع» الذي وصل في حينه إلى 109% من الناتج المحلي الإجمالي، كان مهزلة وتلاعباً فاحشاً بالحقيقة. حيث شكّلت ديون اليونان- ذات البعد الاستراتيجي كدولة أوربية عضو في الناتو- 2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو، وكان يمكن السيطرة عليها تماماً دون أي تدخل خارجي. إنّ اتهامها بالتسبب بأزمة الاتحاد الأوربي لا يزال أحد أكثر الكذبات فداحة. لقد أثبت الاتحاد الأوربي بأنّه لا يملك أيّ حس بالتضامن تجاه دول الأعضاء، ولهذا هو ليس «اتحاداً» بل رابطة ضارية لمجموعة من الدول التي تهيمن عليها الشركات. إنّ مثل هذا «الاتحاد» لا يمكن أن يكون مستداماً، ومثله عملته المشتركة اليورو. يمكن للنخبة المالية والشركات أن تفعل ما تريد في أوروبا عبر «الترويكا- البنك المركزي الأوربي والمفوضية الأوربية وصندوق النقد الأوربي» سيئة السمعة. إنّها تستهدف بشكل خاص الدول الجنوبية الاستراتيجية المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط، ولكنّ الخروج البريطاني كان بمثابة صيحة تحذير. إنّ زخم الوعي آخذ بالازدياد، وأنا واثق من عدم إمكانية إيقافه.

وهنالك المزيد من الأخبار الجيدة: لقد انخفضت الاحتياطيات القائمة على الدولار في جميع أنحاء العالم، والتي كانت قريبة من 90% منذ حوالي 20 عاماً، إلى أقل من 60% اليوم «حسب تقديرات عام 2016». وهي متقلبة وتعتمد بكل تأكيد على القيمة المتلاعب بها للدولار. عندما تنخفض هذه الاحتياطيات إلى 50% فقد يحدث تحوّل أسرع إلى العملات الأخرى، بما في ذلك اليوان الصيني. وقد تمّ قبول اليوان رسمياً كأحد خمس عملات احتياطية في صندوق النقد الدولي، تشكّل سلّة عملات تحدد قيمة سحوبات الصندوق الخاصّة.

إضافة إلى ذلك، تخلّت الصين وروسيا منذ أعوام عدة عن نظام البنوك الغربية لتداول البترول بالدولار الأمريكي، مستخدمين عملاتهم الخاصّة بدلاً منه. وقد انضمت دول منظمة «شانغهاي للتعاون» إلى هذا الاتجاه، وفصلت روسيا والصين نفسيهما بشكل كبير عن نظام التحويلات الدولي والنقدي بالدولار الأمريكي «SWIFT»، باستخدام نظام الدفع الدولي الصيني «CIPS» الخاص بهما.

لقد بدأ الطلب العالمي على الدولار بالانخفاض إلى ما دون مستوى الحرج، وهو ما يضع نظام الدولار الأمريكي، والاقتصاد الأمريكي تالياً، قاب قوسين أو أدنى من الهزيمة.

● **ما هي التدابير المضادة التي يمكن أن تعتمدها الدول المستقلّة، لتحييد الهيمنة الأمريكية على الأسواق العالمية؟**

تنصّ التجربة على أنّ الدول التي لا تريد أن تنحني أمام القواعد التي تفرضها الولايات المتحدة، هي في أفضل الأحوال «معاقبة» بشكل منهجي مالياً واقتصادياً. إن لم تف هذه الإجراءات بالغرض فيمكن اللجوء دوماً إلى «تغيير النظام»، والمتوفر عبر الكثير من النماذج: الاغتيال أو الغزو العسكري أو القصف بالقنابل باستخدام قوات الولايات المتحدة وأوروبا والناتو، أو عبر وكلاء، مثل: تسليح وتمويل السعودية لغزو اليمن من أجل السيطرة على إحدى أكثر الدول ذات الموقع الاستراتيجي في الخليج العربي.

ليس هنالك حدود لخيال واشنطن لإخضاع الدول وسكان العالم أجمع، من أجل إكمال وتوسيع نطاق سيطرتها. يقدّر بأنّ ما بين 10 إلى 15 مليون شخص قتلوا في جميع أنحاء العالم منذ 11 أيلول عبر الغزو المباشر للولايات المتحدة والناتو وأوروبا، وعبر الحروب التي يقوم مرتزقتها عنها بالوكالة. لا عجب بأنّ الناس والدول ذات السيادة تريد الابتعاد عن طريق هذه الجرافة الغربية القمعية التي لا تهدف إلى السيطرة العسكرية على العالم وحسب، بل إلى فرض النظام النقدي الهرمي الذي لا غطاء له. إنّ «مخطط الهرم» هو خلق المصارف الخاصة للمال عبر الدين الذي يحمل الفائدة، مع سداد الديون من خلال قروض جديدة وإعادة هذه العملية حتّى ينهار النظام على نفسه.

لقد طوّرت روسيا والصين بالفعل نظامهما الخاص بالنقد والتحويل الداخليين: نظام المدفوعات الدولي الصيني «CIPS»، والذي يمتد بشكل تدريجي إلى أعضاء منظمة «شانغهاي للتعاون» وإلى دول «بريكس» وإلى «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي EEU». إنّها تشكّل مجتمعة نصف سكان العالم وثلثي الناتج الإجمالي العالمي. وإيران بصدد الاندماج في المنظمة أيضاً. من المؤكد أنّ هذا سيكون أحد طرق الخروج من النظام النقدي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. وكما أعلن الرئيس بوتين مؤخراً: فإنّ العقوبات هي أفضل ما حصل لروسيا منذ انهيار جدار برلين. لقد سمح بتطوير واسع النطاق للزراعة والصناعة في روسيا، وهو ما يعني تخفيف الاعتماد الروسي على الغرب. وتحقق روسيا الاكتفاء الغذائي الذاتي بشكل متزايد.

■ تنويه: الحوار كاملاً منشور على موقع «قاسيون» الإلكتروني.

إمكانات الاستثمار شرقاً

تعزز الصين طريق الحرير الجديد، على طول الطريق من شنغهاي عبر شرق الصين وروسيا وآسيا الوسطى وشرق ووسط أوروبا. وقد عرض الرئيس الصيني شي على المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، في آذار 4102 أن تصبح عقدة الربط الغربية مع طريق الحرير. إنّ مستقبل أوروبا الاقتصادي بكل وضوح هو مع الشرق وروسيا وآسيا الوسطى وشرق آسيا والصين. إنّ إمكانات استثمار التنمية المشتركة والتجارة والبحوث هي هائلة، وهي تفوق بكثير المكائد الغادرة والمضللة مع الغرب.

الصراع الدولي على الأبواب الصينية

تتوجه أنظار العالم يومياً نحو الكارثة الإنسانية في إقليم راخين جنوب ماينمار، وسط غياب أية بوادر لحل الأزمة، التي تبدو بأبعاد جيوسياسية، أكثر مما هي عليه كأزمة داخلية تخص حكومة ماينمار، فدول الجوار لها مواقف متباينة، ومتأثرة أيضاً بما يجري في تلك المنطقة، وهذا كله ضمن إطار أشمل متعلق بالصراع الدولي على شكل ومضمون العالم الجديد...

■ وائل سعد

تعقيدات الأزمة في ماينمار ليست بالجديدة، حتى أن أساساتها الموضوعية متواجدة في مجمل منطقة المحيط الهندي، على اعتبار أن حركة الهجرة طوال القرنين الماضيين على أقل تقدير ظلت نشطة، من بنغلادش اتجاه ماينمار «بورما سابقاً»، ومن بنغلادش اتجاه شمال شرق الهند، وغيرها من حركات الهجرة التي أدت إلى تشكل تيمور الشرقية، والفليبين... لكن انخفاض معدلات التنمية والموارد، وانخفاض معيشة الأفراد في تلك المنطقة، بالإضافة وجود كثافات سكانية عالية جداً، جعلت من هذه المنطقة ومن هذا التنوع العرقي والثقافي عرضة للاستثمار السياسي من قبل دول أخرى، ابتداءً من مرحلة الوجود البريطاني في الهند، وما تبعها من استعمار حديث قادته الولايات المتحدة، فهذه الأزمة في ماينمار شهدت في العقود الماضية مداً وجزراً متعلقاً بظروف الدول المحيطة، والظروف الدولية في مرحلة ما بعينها، وهو ما يطرح سؤالاً حول توقيت إعادتها إلى واجهة الأحداث الدولية، بالتوازي مع أزمة شبه الجزيرة الكورية وبعض الأحداث المستجدة في إقليم كشمير بين الهند وباكستان.

حصار الصين بحرياً

تلك التوترات كلها تؤكد نقل الصراع الدولي أمريكياً، من شرق المتوسط اتجاه الحدود الصينية، وعليه، فإن الصين ملزمة بالإبقاء على هوامش أمان عالية يتمثل أحدها بالمنفذ على المحيط الهندي، من بوابة ماينمار، لكن واشنطن والغرب عموماً يدفع بما له من إرث استعماري ونفوذ في تلك المنطقة اتجاه خنق الصين بحرياً، على اعتبار أن استعصاء الأزمة في ماينمار يقتضي تدخلاً خارجياً لإيقاف الكارثة الإنسانية، وبالتالي، تحويل ماينمار إلى مساحة دولية، تمنع الصين من إكمال مشروعها المسمى «حزام واحد.. طريق واحد»، هنا تتصدى بنغلادش المتضررة حقيقة من أزمة ماينمار، للأصوات المطالبة بالمناطق الآمنة في شمال غرب ماينمار، حيث اقترح محمد عبد الحميد رئيس بنغلادش، إنشاء «منطقة آمنة»، للاجئين من ولاية راخين بشمال غرب ماينمار تحت رعاية الأمم المتحدة أو منظمة التعاون الخليجي، جاء ذلك أثناء محادثات جمعته مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على هامش «قمة منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا» في آستانا الكازاخستانية. ودعا عبد الحميد ماينمار إلى قبول عودة اللاجئين الروهينغا، مؤكداً أنه من الصعب على الدولة ذات الكثافة السكانية العالية كبنغلادش تقديم المعونة لعدد كبير من اللاجئين.

هذه الدعوات للتدخل الخارجي، سبقها في عام 2007 محاولات تدخل عسكري في ماينمار، والنتيجة كانت تصدياً روسياً صينياً بفيتو مزدوج على قرار تم التصويت عليه في مجلس الأمن في حينها، ما يعني الرفض الصيني القاطع لأي تدخل خارجي في ماينمار، لكن أيضاً لم يجر الوصول إلى البدائل الأفضل لحل الأزمة، وما يزيد الأمر تعقيداً في هذه المرحلة أيضاً، هو أن استصدار قرار من مجلس الأمن فيما يخص التدخل العسكري أو إقامة مناطق عازلة في ماينمار، يبدو بعيد المنال عن واشنطن وحلفائها، حيث يتخذ مجلس الأمن نتيجة توازن القوى داخله، موقفاً متوازناً نسبياً، إذ أدلى مندوب أثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تيكيدا أليمو، «مترأس جلسات مجلس الأمن هذا الشهر»، بتصريحات صحفية عقب اجتماع مغلق بطلب من مصر لبحث الوضع غرب ماينمار، قال فيها: «أعربت الدول الأعضاء في مجلس الأمن عن قلقها العميق من الأوضاع في ولاية راخين، وأخذت بعين الاعتبار الهجمات على قوات الأمن في ماينمار يوم 25/آب، وما تلاها من أعمال عنف، أجبرت أكثر من 370 ألف شخص على ترك بيوتهم». كما دان الأمين العام للأمم المتحدة الهجمات التي ينفذها المسلحون في الروهينغا، معرباً في الوقت ذاته عن قلقه العميق من التقارير حول استهداف قوات الأمن الماينمارية المدنيين.

إقدام الصين مع حلفائها في «بريكس» على التعاون لإتمام طريق الحرير وتوسيع منظمة شنغهاي هو البديل المتاح حالياً أمام الصين في مواجهة المحاولات الغربية لزعزعة الاستقرار

«القاعدة» يحشد

وما زاد الأمر تعقيداً، دخول «القاعدة» على خط الأزمة، ببيان صادر عن التنظيم الإرهابي نقلته وكالة «رويترز»، قالت فيه: أن «القاعدة»، دعت «المجاهدين» في بنغلادش والهند وباكستان والفلبين للتوجه إلى ماينمار لمساعدة الروهينغا بعد إجراء التدريبات والتحضيرات المطلوبة.

هذا البيان أخذته حكومة ماينمار على محمل الجد، وحذرت من خطر وقوع أعمال إرهابية في مختلف مدن البلاد، بعد أن هدد تنظيم «القاعدة» الإرهابي بتنفيذ عمليات على أراضيها، «انتقاماً لأقلية الروهينغا»، بحجة دعم المسلمين هناك.

في السياق ذاته، أصدر «جيش إنقاذ روهينغا أراكان»، المناهض للحكومة في إقليم راخين، بياناً رفض فيه أية مساعدة من منظمات متطرفة في الخارج، وجاء في البيان الذي نشرته هذه الميليشيا: «ليس لدينا أية علاقة مع تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، أو أية مجموعة إرهابية دولية، ولا نرغب في أن تتدخل هذه المجموعات في النزاع في أراكان».

لكن مع ذلك، ورغم توافق المواقف بين الحكومة وميليشيا «جيش إنقاذ روهينغا أراكان»، إلا أن خطر تدفق المتطرفين اتجاه ماينمار ما يزال قائماً، مستنداً إلى حالة العنف القائمة أصلاً في البلاد.

إخماد الحريق الآسيوي

الخطير في المرحلة الحالية هو: استمرار الأزمة وتفاقمها، وسط غياب شبه كامل لأية مبادرة عقلانية تنهي الأزمة، إذ أن جزءاً من أزمات تلك المنطقة موضوعية، طالما أن لا موارد ولا تنمية تكفي السكان، فهذا يعني أن احتمال انفجار بؤر أخرى في محيط الصين أمر وارد، وبالتالي فإن إقدام الصين وإصرارها مع حلفائها في «بريكس» على التعاون لإتمام مشروعها طريق الحرير الصيني الجديد، أو ما يسمى «حزام واحد.. طريق واحد»، وتوسيع منظمة شنغهاي للتعاون لأهميته من ناحية التنسيق الأمني وبحث الأزمات، هي البدائل المتاحة حالياً أمام الصين في مواجهة المحاولات الغربية لزعزعة الاستقرار في تلك المنطقة، وتبقى الأبواب مفتوحة على الخيارات كافة، إيجاباً أو سلباً بالنسبة لشعوب تلك المنطقة، في مرحلة تاريخية تشهد التغيير في العالم بأكمله.

سيامند وخجي

سيامند وخجي ملحمة بطولية من فولكلور الشرق القديم، وقصة حب انتهت في وادي الموت قرب سفوح جبل سيبان الشاهق «Sîpanê Xelatê» الذي يعانق السماء، قصائد غنائية كاتبها مجهول، انتشرت على ألسنة الناس من سورية إلى القفقاس.

■ آلان داود

كباقي القصص والملاحم التراثية الشرقية، تعشش الفلسفة في سطور الحكاية، يظهر سيامند متمرداً على التقاليد البالية دفاعاً عن حبه، يأخذ حبيبته إلى سفوح جبل سيبان، وهناك قتل على يد وعل جبلي الذي دفعه بقرونه الحديدية إلى وادي الموت كما تقول الحكاية الكردية.

وتحمل الحكاية تعاليم المشاعية الشرقية التي تحدث عنها المفكر هادي العلوي عندما يخاطب سيامند حبيبته خجي قائلاً: «لا أريد الثراء، يكفيني من الدنيا الصيد في القفار والجبال»، في تشابه كبير مع أفكار الفلسفتين الزرادشتية والصينية القديمة.

تحمل القصة تشابهاً مع قصص شعوب أخرى، فسيامند بن الأدغال يبدو شبيهاً مع شخصيات من التراث الهندي «ماوكلي» والتراث العربي «حي بن يقظان»، كذلك يشبه شخصيات تحدث عنها ابن سينا والسهروردي.

غنى الفنانون الملحمة الغنائية في كل مكان كأغنية من التراث، أنتجت ثلاثة أفلام سينمائية تركية وكردية من وحي القصة آخرها فيلم سيامند وخجي عام 1991، ترجمت إلى اللغة التركية وانتشرت على ألسنة الأتراك كحكاية شعبية.

سنة 1959 تحولت قصة سيامند وخجي إلى رواية باللغة الكردية على يد سيامند سيابندوف «بطل معركة برلين 1945»، كما تحولت إلى مسرحيات عرضت في جورجيا 1979 وأرمينيا 1987 كتب السيناريو توسني رشيد وتمثيل كل من زينا تيلو، أورا نبييف وبينباشي آغي وغيرهم.

ملحمة «سيامند وخجي» هي ملحمة من التراث الشعبي الأرمني أيضاً، وهي إحدى الشواهد الحية على التداخل الفولكلوري الأرمني والكردي منذ مئات السنين، وتوجد شواهد كثيرة غير هذه الحكاية تدل على التاريخ المشترك للشعبين.

نشر الكاتب الأرمني هوفانيس

شيراز نص ملحمة «سيامند وخجي» باللغة الكردية في يريفان في الاتحاد السوفييتي عام 1936 وكتب على غلاف الكتاب: «سيامند وخجي، حكاية من الشعبين الأرمني والكردي».

قال سيامند: لا تبكِ يا عزيزتي خجي، لا تبكِ يا حبيبتي الخالدة. لقد صارا خالدينِ عند شعوب الشرق حتى اليوم.

أخبار ثقافية

معرض وثائقي عن الثورة السورية الكبرى

ضمن فعاليات مهرجان شهبا العاشر للتراث والفنون، افتتح معرض وثائقي عن الثورة السورية الكبرى في المركز الثقافي بمدينة صلخد، ضم المعرض الذي أعده الباحث كمال الشوفاني 125 وثيقة وصورة فوتوغرافية، وزعت على خمس مراحل: ثورة سلطان باشا الأطرش الأولى 1922، الثورة السورية الكبرى 1925 – 1927، حياة مناضلي الثورة في الصحراء 1927 – 1937، وثائق الشعبة السياسية الفرنسية أثناء الاحتلال، وثائق شخصية للثوار المشاركين في تلك الأحداث.

مهرجان الملحنين السوريين الأول

أقيم مهرجان الملحنين السوريين الأول 10–18 أيلول 2017 متضمناً المهرجان ثلاثة حفلات لأعمال موسيقية وغنائية نادرة منها ما كان محفوظاً على الورق ليبصر النور خلال فعاليات المهرجان.

وجه المهرجان تحية إلى الموسيقي ورائد المسرح الغنائي العربي أبو خليل القباني «1833 – 1903»، واحتفى برائد البيانو السوري كميل شامبير «1892–1934»، ويهدف الموسيقيون المشاركون في المهرجان إلى توثيق الموسيقا السورية التي تعود إلى بدايات القرن العشرين.

كانوا وكنا

يتذكره السوريون في أغنية «أنا سوري آه يا نيالي»، وفي أكثر من 200 عمل سينمائي وتلفزيوني، إنه الفنان الراحل عبد الرحمن آل رشي «1934 – 2014»، أدى أدوار البطولة في العديد من الأعمال، منها دور البطولة في الفيلم السينمائي «السيد التقدمي» إخراج نبيل المالح 1974، يروي الفيلم قصة أحد الصحفيين الثوريين، حيث يحاول الصحفي فضح أحد رجال السياسة الفاسدين الانتهازيين، لكشف وفضح الصفقات المشبوهة، ويحاول السياسي البارز الانتقام منه، بواسطة نفوذه وعلاقاته الواسعة، أن يسكت صوته من خلال توريطه في جريمة قتل تسكته للأبد. في الصورة عبد الرحمن آل رشي في فيلم «مطلوب رجل واحد» 1973.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/09/15» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الحب.. كحاجة وجودية!

لعل الواقع اليوم يقدم لدى الجميع أمثلة عديدة عن علاقات في الحب لم يكللها النجاح، بالرغم من أن الآمال التي تعقد لدى الطرفين عند بداية أية علاقة تكون هائلة باتجاه استمرار العلاقة، ولهذا نسعى هنا لتكوين نظرة معرفية أولية كخطوة باتجاه معرفة علمية واضحة، وذلك بهدف إغناء التجربة، وليس الاستغناء عنها، أو التقليل من أهميتها، فالمعرفة نتاج التجربة في نهاية المطاف.

■ أحمد علي

ما بعد المشاعة البدائية!

ما هو جوهري في الإنسان، بالمقارنة مع الحيوان هو: تفلته من المملكة الحيوانية، تفلته من التكيف الغريزي مع الطبيعة، الذي كان في صراع معها في المشاعة البدائية، وانتقاله إلى مرحلة جديدة سِمتها الأساسية وعي ذاته، ووعيه بوحدته وانفصاله، فهو نوع من الجنسين، والآخر نوعه الثاني، الذي بدأ يشعر باغترابه عنه وانفصاله عنه. واقع جديد شعر به الإنسان بسجن لا يطاق، هذا السجن الذي ولّد أعمق حاجة لديه وهي قهر انفصاليته هذه عن طريق التناغم والتفاعل مع الجنس الآخر، ولهذا السبب عبّر بعض الباحثين والمحللين النفسيين عن أن الحب هو حل لمشكلة الوجود الاجتماعي التي هي بنظرهم «العزلة»، أي: عزلة الإنسان عن كل ما حوله معتبرين أنها الأساس المادي للحب.

فرضيات حول الحب..

هل يحتاج الحب لتعلّم؟، عند محاولة الإجابة عن هذا السؤال، تم ظهور عدة فرضيات تبرز منها فرضيتان، الأولى: تجيب بـ نعم، وبذلك فإنه يقتضي معرفة وبذل جهد. في حين أن الفرضية الثانية تقول: أن الحب هو مجرد إحساس باعث على اللذة وأن ممارسته صدفة لا ينالها إلا كل محظوظ.

تقوم الفرضية الثانية، على نقطتين أساسيتين، الأولى: هي اعتقاد أصحابها أن المشكلة تكمن في كيف يمكن أن أكون محبوباً؟، أكثر من كونها في «كيف أحب؟». والمشكلة في هذه النقطة أنها تصوّر الأساسي في الحب هو كيف نشذّب ونرتب أنفسنا لنكون محبوبين من قبل الجنس الآخر، لا كيف نطور أنفسنا وشخصيتنا لكي نكون ناضجين وقادرين على إعطاء الحب للطرف الآخر.

أما النقطة الثانية: كون أن مشكلة الحب هي مشكلة متعلقة بـ«موضوع»، وليست مشكلة متعلقة بـ «مَلَكة»، والمقصود: من السهولة أن أحب لكن المشكلة هي في إيجاد المحبوب. وهذا الكلام ليس إلا وهماً يعتقد أصحابه بأنه عندما نجد المحبوبة «الموضوع» سوف يسير كل شيء على ما يرام من تلقاء نفسه. ولو أردنا التشبيه للتبسيط، هذا الوهم يشبه وهم من يريد أن يرسم لوحة جميلة جداً، ولا يعرف موضوعها «أي: عن ماذا يرسم» وينتظر نشوء فكرة جيدة للرسم، ليبدأ بالرسم عوضاً عن تعلّم فنّ الرسم..

الرأسمالية والحب..

قد يبدو الحل بناءً على الفرضية الثانية بنقطتيها وتفاعلهما، هو الذهاب لسوق الشخصية والبحث في بضاعته عن «الزينة» المطلوبة والمرغوبة والرائجة بالنسبة للطرف الآخر، إن كان ذكراً أو أنثى. وهذا ما يأخذنا إلى مفصل جوهري في محاولة فهم أعمق للحب وتطوره، وهو الرأسمالية بوصفها تشكيلة اقتصادية – اجتماعية وحالتها القائمة على شهوة السوق والشراء، والتي عزّزت «موضوع» الحب ضد «وظيفته»، فبالنسبة للرجل في عصر اليوم تعد الفتاة الجذابة الجائزة التي يسعى وراءها، وكذلك الأمر بالنسبة للفتاة. وكلمة «جذاب» يقصد بها مجموعة الصفات التي تنبع من سوق الشخصية، كأن تكون الأنثى شقراء، أو الرجل طويل وعريض المنكبين مثلاً. وبهذه الإحداثيات، «يقع» الشخصان في الحب عندما يشعران أنهما قد وجدا في نفسيهما خير ما هو متاح في السوق، وهذا من الناحية الأولى.

من ناحية أخرى، نجد أن ثقافة الرأسمالية لم تكتف بتعزيز «موضوع» الحب ضد «وظيفتَه»، بل قامت بطمس وظيفته وتشويهها، التشويه الذي تم من خلال إلغاء الاستقطاب بين الجنسين تحت ذريعة المساواة. فالـ «مساواة» الرأسمالية عملت على استئصال الفروق بين الجنسين، وزجّت الجميع في المعامل وعلى الآلات، وبذلك طبقت «المساواة» من خلال السوائية للجنسين في العمل على الآلة. فكما كل السلع متساوية من حيث هي بضاعة في الرأسمالية، أيضاً الناس كلهم متساوون من حيث هم عمال مأجورون، وهذا المقياس لدى الرأسمالية هو ما يدعى المساواة. المشكلة في ذلك هي أنها سبب اختفاء الاستقطاب بين الجنسين، واختفاء الحب المبني عليه أساساً، فالرجال والنساء باتوا سواء وليسوا متساويين كأقطاب متقابلة بل متطابقين إن صح التعبير.

الحب حاجة وجودية..

نعتقد أن الجميع متفق على حالة الانعزال التي تشكلت في مرحلة ما بعد المشاعة البدائية، وبالنظر إلى السلوك البشري في محاولاته لحل هذه الانعزالية، نجد أنه قد عبّر عنها من خلال عدة أمور، كالامتثال للجماعة مثلاً، والذي يعبر بأحد وجوهه عن الحالة التي ينصهر فيها الفرد وشخصيته ضمن الجماعة بشكل نسبي مختلف بين المجتمعات، هرباً من العزلة، لكن يتضح أن لا الامتثال للجماعة ولا التطابق الرأسمالي الصنع، شكلوا الحل للعزلة، ربما شكلوا مسكنات آلام لها، إنما عَبَروا وبقيت المشكلة التي يبحث الجميع عن حل لها حتى اللحظة. هل لا حل للعزلة إلا بالحب؟ إن العلاقات الاجتماعية كلها بين الناس قد تشكل حلاً، لكن جميعها لا تغني عن الحب بوصفه علاقة تعبر عن أعلى مستويات الوحدة والاندماج بين الجنسين. ولذلك ربما نستطيع أن نصفه بالحل الوحيد، ولعل فشل المحاولات السابقة في أن تكون الحل ترجّح ذلك، لكن النقطة الأساسية التي يمكن أن نثبتها الآن، هي أن الحب هو حاجة وجودية اجتماعية شاملة وضرورية.

النفسي والبيولوجي في الحب..

لننتقل لمستوى آخر من الحديث، فبالإضافة لكون الحب حاجة وجودية هناك حاجة بيولوجية وأكثر خصوصية مرتبطة بالحب ولا يمكن فصلها عنه، وجرى التعبير عنها دوماً بأشكال لا ترقى بمعظمها لأن تكون تصوّراً علمياً، وهي الجنس. هناك من يعتقد أن الحب على نحو مطلق هو تعبير عن الغريزة الجنسية، بوصفها توتراً يبحث عن تخفيف له، كالجوع والعطش. في الحقيقة، إن ما سقط من هذه النظرة البسيطة هو الجانب «النفسي– البيولوجي» المركب للجنسية «الذكرية – الأنثوية» بوصفها استقطاباً داخلياً وخارجياً في آن معاً لدى الجنسين، استقطاباً لا تتحقق وحدته الداخلية ما لم تتحقق الوحدة بمعناها العام بين الجنسين، فكما أن لدى الرجل والمرأة من الناحية الفيزيولوجية هرمونات الجنس الآخر، فإنهما مزدوجا الجنسية أيضاً بالمعنى السيكولوجي«النفسي». إن الاستقطاب الجنسي يشكل جزءاً من الاستقطاب العام سابق الذكر، وبذلك سيفضي بالضرورة إلى البحث عن الوحدة جزئياً بشكلها الخاص هذا «أي: الجنسي»، لكن ما لا يمكن تجاهله أن هذه الحاجة هي جزء من كل، ليست الحب كله، وطبيعة الأمور أن الجزء لا يغني عن الكل، ولا يمكن أن يحل محله، وبتعبير أدق إن الوحدة الجزئية هذه لا يمكن تحقيقها داخل كل نفس إلّا في الوحدة «الذكرية – الأنثوية» بوضعها العام المعبر بمجمله عن الحب. ولذلك اختزال الحب والتعبير عنه بوصفه حاجة جنسية محضةً، تولدها الغريزة فقط، هو أمر غير منطقي وغير علمي، فإن كان ذلك، ما الفرق بين الإنسان والحيوان إذاً؟! إن الرغبة الجنسية ما هي إلا تجلّ من تجليات الحاجة إلى الحب والوحدة بين الذكر والأنثى.

بالتالي ما يمكن أن نثبته حتى الآن، هو أن الحب حالة «نفسية–بيولوجية–اجتماعية» مركبة من هذه الجوانب الأساسية الثلاثة السابقة، ولا يمكن اختزالها بأحد هذه الجوانب لوحده، إنما ما نفتقده ولا نستطيع تحديده بدقة الآن هو نسبة تأثير كل من هذه الجوانب، والصيغة أو التشكيل الذي يربط بينها لتشكيل قانون علمي واضح. لابد أن القادم في المعرفة الإنسانية سيحسم وسيعطي التوصيف الدقيق، ونعتقد أن هذا مرهون بتغير علاقات الملكية الحالية، وبالتطور العلمي المرهون بتغيرها «علاقات الملكية»، لأن علاقات الملكية الحالية لا تتيح الفرصة الملائمة لمعرفة حقيقية بهذا الخصوص.